وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج-
University of Mohamed El Bachir El Ibrahimi – Bordj Bou Arreridj -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية

الموضوع:

انعكاسات ظاهرة تبييض الأموال على الاقتصاد الجزائري - دراسة تحليلية -

إعداد الطالبين :
- محمود نورالدين
- بن زعزع صغير

إشراف الأستاذ:
د.محمد رضا توهامي

السنة الجامعية:2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال تعالى:﴿**ربِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ**﴾

نحمد الله مالك الملك على كل النعم وإتمام العمل ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من أسدى إلي خدمة في إنجاز هذه المذكرة، وأتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان والعرفان إلى أستاذي المشرف على هذا العمل الأستاذ الدكتور **توهامي محمد رضا**.

كما أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى كل أساتذتي في جميع الاطوار وإلى كل من قدم لي يد المساعدة، شكرا لكل من شجعني وشد أزري ولو بالكلمة الطيبة، شكرا للجميع وجزاكم الله عنا خير الجزاء.

إهداء

إلى كل الأهل والعائلية صغيرا وكبيرا...

إلى جميع الأصدقاء والزملاء...

إلى كل الأساتذة والإداريين...

نور الدين

إهداء

إلى كل الأهل والعائلية صغيرا وكبيرا...

إلى جميع الأصدقاء والزملاء...

إلى كل الأساتذة والإداريين...

الصغير

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات	
العنوان	الصفحة
الشكر	–
الإهداء	–
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول والأشكال	VI
مقدمة	أ
الفصل الأول:الإطار النظري لظاهرة تبييض الأموال	01
تمهيد	02
المبحث الأول :ماهية تبيض الأموال كظاهرة عالمية	03
المطلب الأول : مفهوم تبيض الأموال	03
المطلب الثاني :التطور التاريخي لظاهرة تبيض الأموال	06
المبحث الثاني : مصادر الأموال المبيضة	07
المطلب الأول:آلية تبيض الأموال	07
المطلب الثاني:أساليب ومراحل تبيض الأموال	09
خلاصة الفصل الأول	14
الفصل الثاني: ظاهرة تبييض الأموال في الجزائر	15
تمهيد	16
المبحث الأول: مصادر وأسباب تبييض الأموال في الجزائر	17
المطلب الأول: أسباب انتشار الأموال المبيضة في الجزائر	17
المطلب الثاني : مصادر الأموال المبيضة في الجزائر	27
المبحث الثاني: أساليب تبييض الأموال في الجزائر	42
المطلب الأول: التحويلات البنكية	42
المطلب الثاني : السوق الموازي	47
المطلب الثالث: كراء السجل التجاري	51
المطلب الرابع : المضاربة العقارية	52
خلاصة الفصل	55
الفصل الثالث: انعكاسات تبييض الأموال على الاقتصاد الجزائري	56
تمهيد	57

المبحث الأول: انعكاسات تبييض الأموال على ميزان المدفوعات	58
المبحث الثاني: انعكاسات تبييض الأموال على التضخم	61
المبحث الثالث: انعكاسات عملية تبييض الأموال على الدخل القومي	63
المبحث الرابع :أثر تبييض الأموال على الاستثمارات الأجنبية	65
خلاصة الفصل	67
الخاتمة العامة	68
قائمة المراجع	71
ملخص الدراسة	78

قائمة الأشكال والجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تركيبة الإيرادات الضريبية في الجزائر (2000–2018)	20
02	تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر مقابل اليورو	23
03	تطور عدد سكان الجزائر (2000– 2018)	25
04	تطور معدلات البطالة في الجزائر (2000–2011)	25
05	تطور معدلات البطالة في الجزائر (2012–2018)	26
06	حجم كميات القنب المحجوزة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2015	28
07	حجم المخدرات المحجوزة من طرف مصالح الشرطة القضائية (2016–2021)	30
08	حجم المخدرات التي تم ابطالها والموقوفين خلال العمليات(2004– 2016)	31
09	حجم التهريب في الجزائر من خلال عدد القضايا الجمركية في الفترة (2000– 2006)	34
10	مستوى مؤشر الفساد في الجزائر الفترة (2012–2016)	36
11	عدد قضايا الهجرة غيرالشرعية للفترة الممتدة من 2004 إلى 2010	37
12	عدد الجزائريين الموقوفين في اطار الهجرة غير الشرعية الفترة(2000 –2007)	38
13	حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر القترة :2000 – 2013	41
14	المبالغ المبيضة في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2000–2007)	46

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	التمثيل البياني لكميات القنب المحجوزةالفترة (2000–2015)	29

مقدمة عامة

تمهيد:

يعتبر المال بمثابة القلب النابض للاقتصاد الذي يعتبر عماد الحياة الراهنة، وأحد مقومات الأنظمة الاجتماعية والسياسية المنتشرة في العالم، ويقاس تقدم الدول بتطور حجم اقتصادها، حيث أصبح الاقتصاد نظاما عالميا تعلقت به البشرية في جميع أنحاء العالم، فأصبح يشكل هيكلا مترابطا تتفاعل مكوناته فتتأثر وتؤثر في المتغيرات المختلفة، لان الاقتصاد عامل أساسي في استقرار الحياة.

فقد ظهر في القرن الماضي مجموعة من رجال النفوذ المالي بدو كعنصر فعال على الصعيدين المحلي والدولي، بإمكانهم شراء ضمائر بعض الدول وبيعها في مصالح اقتصادية، وقد ظهرت بعض الفضائح من خلال صفقات تجارية غير مشروعة بين بعض الأفراد وبعض الشركات وبعض الدول بالإضافة إلى بعض الرؤساء والوزراء وأصحاب السلطة والمال، هذا الأمر هو الذي حمل المؤتمرات الدولية والوطنية على معالجة موضوع جرائم الأموال غير المشروعة ومنع إخفائها وتمويه مصدرها غير المشروع، ويعتبر تبييض الأموال من الجرائم الاقتصادية لأنها ترتبط إلى حد كبير بأنشطة غير مشروعة، ومن خصائص الإجرام المنظم هو تحقيق أرباح وفوائد معتبرة لا تنتفع بها إلا العصابات الإجرامية المنظمة، وحتى يتسنى لهم حماية أموالهم يستخدمون الوسائل المعروفة لتبييض عائداتهم الإجرامية بهدف توجيهها نحو غايتهم المنشودة، وتعد ممارسة تبييض الأموال من الجرائم المعقدة نتيجة التقدم العلمي وتكنولوجيات الأعلام والاتصالات والعولمة التي ساهمت في تطور العصابات الإجرامية المنظمة وذلك من خلال تغلغلها بكل سهولة في النشاط الاقتصادي الرسمي المشروع بأساليب تمكنها من استغلال عوائدها بأمان في نشاطات لها طابع قانوني، بدءا من التحصيل إلى التوظيف في البنوك والاستثمار في المشاريع، فيمكن للبنوك أن تصبح أداة عمل كبار المهربين والمتاجرين في الممنوعات من خلال دخولهم في الدائرة الاقتصادية والمالية وتحكم هؤلاء المجرمين في التوجهات التنموية التي غالبا ما تكون في خدمة مصالحهم على حساب التنمية الوطنية، وهكذا تم ابتكار ما يعرف بتبييض الأموال والذي يعود ظهوره إلى القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية ، فخلال فترة حظر الخمور قام زعماء المافيا الإيطالية في أمريكا بشراء آلات غسيل الملابس واستغلالها لاستثمار مداخليهم غير المشروعة في سلسلة من آلات تبيض المسماة Blanchisseries التي كانوا يملكونها، ومن هنا جاءت كلمة Blanchiment.

كما أن المشاكل التي يتخبط فيها الاقتصاد العالمي الراهن وهو فقدان التحكم في حجم السيولة النقدية الدولية، فهناك أموال تتحرك عبر العالم تقدر بمئات التريليونات من الدولارات، في حين أن حجم

التجارة الدولية لا يتجاوز حدود العشرة تريليون دولار، هذه الأموال أصبحت مصدر تمويل هام لعمليات المضاربة العالمية ومصدر توتر للعديد من الدول خاصة النامية، والتي نتيجة الانقياد وراء العولمة فتحت أسواقها النقدية والمالية أمام جميع المتعاملين الاقتصاديين.

وعلى هذا النحو فإن مكافحة هذا النشاط أصبح ضرورة حتمية تتطلب وضع سياسة شاملة للحد من هذه الظاهرة العابرة للدول، لان مكافحتها لم تعد تقتصر على الدولة وأجهزتها الأمنية فحسب، بل يجب ان يشمل هذا الدور المؤسسات المصرفية، والى التعاون الدولي في إطار محاربة هذه الجريمة.

إن المجموعة الدولية، وعيا منها بخطورة هذه الظاهرة، سعت بتجنيد كل الوسائل المادية والمالية والقانونية لمحاربتها وذلك عن طريق إبرام مختلف الاتفاقيات والمعاهدات بهذا الشأن وإنشاء عدة أجهزة وهياكل مكلفة بالتحقيق والبحث في المسائل المالية المرتبطة بالتبييض، وتعزيز وتنسيق تدابير المكافحة ودعم التعاون الدولي.

و الجزائر شعرت بخطورة الوضع من خلال تفشي الفساد المالي والإداري في المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة وكذا الإدارات العمومية، إضافة إلى الجريمة المنظمة وزيادة عائداتها.

كل ذلك دفعها إلى المبادرة باتخاذ إجراءات تمكنها من التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة، من خلال إنشاء خلية مختصة في مكافحة تبييض الأموال، إصدار قانون يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال، والمصادقة على عدة اتفاقيات دولية وإقليمية في هذا المجال، إلى جانب اتخاذ إجراءات وتدابير مكملة لها، شكلت في مجملها السياسة المتبعة في مكافحة تبييض الأموال في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد لاقت ظاهرة تبييض الأموال اهتماما بالغا من طرف المجتمع الدولي في الوقت الراهن، حيث أصبحت تهدد الأمن العالمي وذلك لقيام الحجة بأن تبييض الأموال هو المصدر الأساسي لتمويل الإرهاب ، وقد سارعت الجزائر إلى الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي بوضع الإطار القانوني لمكافحة تبييض الأموال نظرا لانعكاساته السلبية على الاقتصاد الوطني ، حيث تم إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي سنة 2002و كذا إصدار قانون مكافحة الفساد سنة 2006، وهو ما يعني أن المنظومة الوطنية لمكافحة تبييض الأموال لم

تتضح معالمها إلا حديثا، وأمام هذا الوضع فإن التجربة الجزائرية في مكافحة تبييض الأموال تستحق ال دراسة والتقييم للحد من أثارها السلبية على الاقتصاد الوطني.

إشكالية الدراسة:

بما أننا بصدد دراسة انعكاسات تبييض الأموال على الاقتصاد الجزائري، فإننا سوف نتساءل عن آليات مكافحة هذه الظاهرة وما مدى فعاليتها، وإن كانت تتوفر على وسائل قانونية ومادية تجعلها في نفس مستوى هذه الظاهرة، لذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي انعكاسات تبييض الأموال على الاقتصاد الجزائري؟ وما هي الجهود المبذولة لمكافحتها ؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما المقصود بظاهرة تبييض الأموال وما هو مصدر الأموال التي تخضع لعملية التبييض؟
2. فيما تكمن خطورة وجود ظاهرة تبييض الأموال في الدولة؟
3. ما هي مصادر الأموال المعنية بالتبييض في الجزائر؟
4. ما هو واقع تبييض الأموال في الجزائر؟ وما هي الجهود المبذولة لمكافحتها؟

فرضيات الدراسة:

في إطار إيجاد أجوبة على الأسئلة المطروحة قمنا بصياغة عدد من الفرضيات العلمية، وهي كالآتي:

1. ظاهرة تبييض الأموال معناها جعل الأموال مشروعة.
2. تكمن خطورة تبييض الأموال في تهريب الأموال إلى الخارج.
3. تعتبر المخدرات أهم مصدر للأموال المبيضة.
4. الجزائر دولة محايدة لا تعاني من ظاهرة تبييض الأموال.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها :

1 -التعريف بظاهرة تبييض الأموال، مصادرها وحجمها.
2 -تقدير أهم مصادر تبييض الأموال في الجزائر مع الإشارة لأسبابها وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني.
3 -عرض السياسة الوطنية المتبعة في مكافحة تبييض الأموال وأهم العقبات التي تعترضها.

4 -اقتراح سياسة علمية وعملية من شأنها أن تساهم في الحد من خطورة هذه الظاهرة.

منهجية الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة وتماشيا مع الموضوع فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال وصف ظاهرة تبيض الأموال والظواهر المحيطة بها، ثم جمع البيانات والإحصائيات وتحليلها من أجل الوقوف على حقيقة وواقع الظاهرة، كما تم الاعتماد أيضا على المنهج التاريخي في تتبع مراحل وجود وانتشار ظاهرة تبييض الأموال في الجزائر.

حدود الدراسة:

تنحصر حدود الدراسة في تحليل ظاهرة تبييض الأموال وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، وذلك في المدة الممتدة بين سنتي 2000 و 2020.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، لكن لكل دراسة أسلوب خاص بها وطريقة مختلفة عن الأخرى، يمكن ذكر أهم الدراسات التي اطلعنا عليها كالتالي:

1. دراسة الباحث خلف الله عبد العزيز، " جريمة تبييض الأموال"، في إطار مذكرة ماجستير مقدمة لكلية الحقوق بجامعة الجزائر سنة 2003.
2. دراسة الباحثة نايلي حبيبة، " تبييض الأموال ودور خلية معالجة الاستعلام المالي في مكافحته "، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008.
3. دراسة الباحث ناصر المهدي، " المراكز المالية خارج الحدود وظاهرة غسيل الأموال"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2005.
4. دراسة الباحثة الطيف عائشة، " ظاهرة غسيل الأموال وأثرها على اقتصاديات ال بلدان العربية – دراسة حالة الجزائر– "، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

و لئن كانت الأولى والثانية قد أولتا عناية أكبر بالجانب القانوني من الظاهرة، حيث ركزتا على أركان جريمة تبييض الأموال المادية والمعنوية والشرعية والعقوبات المترتبة عنها والطبيعة القانونية لخلية معالجة الاستعلام المالي.

فإن المذكرة التي أعدها الباحث المهدي ناصر فقد سلطت الضوء أكثر على المراكز المالية خارج الحدود ودورها في دورة تبييض الأموال، ولكنها لم تتعرض لكل التدابير الوطنية لمكافحة تبييض الأموال .

أما الدراسة الأخيرة للباحثة الطيف عائشة فقد تناولت الظاهرة من مختلف جوانبها لكنها لم تشر إلى خصائص تبييض الأموال، كما لم تقم بحصر ميكان يزمات تبييض الأموال على الصعيد العالمي ومنظومة مكافحتها على الصعيد الوطني.

تقسيمات الدراسة:

من أجل تغطية جوانب الموضوع طبقا للأهداف التي تم تحديدها فقد تم تقسم البحث إلى ثلاثة فصول كالتالي:

و في هذا الصدد ستتم معالجة الموضوع وفق خطة تنقسم إلى ثلاث فصول، تناول الفصل الأول عرضا عاما عن ظاهرة تبييض الأموال على المستوى الدولي، حيث تم تحديد تعريفها وتطورها التاريخي، ذكر مصادر الأموال القذرة، مع إبراز الأساليب المتبعة في عمليات التبييض.

في الفصل الثاني تم التطرق إلى ظاهرة تبييض الأموال في الجزائر بتقديم مختلف الجرائم التي تدر أرباحا غير مشروعة وتكون محلا للتبييض، وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والسياسة الوطنية المعتمدة للوقاية من تبييض الأموال ومكافحته من خلال تسليط الضوء على خلية معالجة الاستعلام المالي والدور الذي تقوم به في مكافحة هذه الظاهرة، والنصوص القانونية الصادرة بهذا الشأن وخاصة القانون الإطار لمكافحة تبييض الأموال رقم 05 -01، مع محاولة إعطاء تصور عن سياسة علمية وعملية مناسبة للحد من الظاهرة ومكافحتها.

أما الفصل الثا لث فتم التطرق فيه إلى تنظيم الجهود الدولية في مجال مكافحة تبييض الأموال، من خلال الاتفاقيات الدولية واهتمام المنظمات الدولية بذلك، مع التطرق للعقبات التي تواجهها هذه الجهود مثل السر المصرفي وضعف التعاون القضائي الدولي وغيرها .

صعوبات الدراسة:

1. إشكالية الحصول على المعلومات المفصلة لاعتبارات منها السرية التي تستوجب الحذر لدى مصادر المعلومات الرسمية، وكذا اعتبارات فنية أساسها عدم كفاءة الإمكانيات المحلية التي تتولى مهمة رصد وتسجيل المعلومات بالقدر الذي يسهل مهمة الرجوع إليها.
2. قلة المراجع التي تعالج ظاهرة تبييض الأموال، حيث تعنى كافة المراجع المتوفرة بالدرجة الأولى بالبعد القانوني لظاهرة.
3. الطبيعة الخاصة لجريمة تبييض الأموال، حيث تتميز بأنها جريمة مركبة ترتبط تقنياتها بالنظام الاقتصادي والمالي العالمي.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من اهتمام المجتمع الدولي بظاهرة تبييض الأموال، من خلال محاربة المنظمات الإجرامية ومحاصرة المناطق الجغرافية التي يمكن أن تؤدي قوانينها وتسهيلاتها المصرفية المفرطة في مجال المراقبة إلى استفحال الظاهرة وزيادة الأضرار والمخاطر الناتجة عنها، والمشكلات العديدة المتصلة بها ، كما يعتقد بأن تحديد الظاهرة وحصر مصادرها وتوضيح أساليبها المنتهجة من شأنه أن يساهم في تزويد القائمين على مكافحتها بنظرة شاملة تساعدهم في تحقيق هدفهم، خاصة في الجزائر التي أصبحت مطالبة، أكثر من أي وقت مضى برسم سياسة متكاملة في مكافحة هذه الظاهرة التي تعرف ارتفعا ملحوظا نتيجة انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي وتزايد الجريمة المالية والفساد بكل أنواعه

الفصل الأول

تمهيد:

لقد كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن عمليات تبيض الأموال، وهي جريمة قديمة لكنها أخذت أبعادا أعمق في ظل ظاهرة العولمة وتحرير التجارة العالمية وأسواق المال وثورة المعلومات والاتصالات الدولية، وأصبحت تشكل احد عناصر الجريمة المنظمة على مستوى العالم مما جعل الاهتمام بها يأخذ بعدا عالميا، وتكمن خطورة هذه الجريمة في ضخامة ما يتم تبيضه من أموال غير مشروعة على مستوى العالم من خلال النظام المالي العالمي .

ترتبط عمليات تبيض الأموال بأنشطة الجريمة المنظمة والفساد السياسي والإداري والاقتصاد الخفي ارتباطا وثيقا، ذلك أن تبيض الأموال يمثل نشاطا رئيسيا لعصابات الجريمة المنظمة التي يرتبط انتشارها بوجود الفساد داخل أجهزة الدولة الاقتصادية والسياسية والإدارية، ولدى هذه العصابات كفاءات عالية تبحث عن البيئة المناسبة لنشاطها في مختلف الدول مستغلة ضعف القواعد القانونية وأجهزة الرقابة المالية، ومحاولة الكشف عما بها من ثغرات تنفذ من خلالها لتوسيع دائرة نشاطها[1] .

إذن فعمليات تبيض الأموال إنما هي جريمة اقتصادية تتمثل في العمل على أن تصبح هذه الأموال أموالا شرعية وقانونية منفصلة تماما عن أصولها غير القانونية، ومن ثم إدماجها في الاقتصاد الرسمي وهذا يعني أن جريمة تبيض الأموال إنما تخفي وراءها جرائم مختلفة كثيرة أهمها تجارة المخدرات والتي تقدر متحصلاتها السنوية في العالم بحوالي 800 بليون دولار، 150 بليون دولار منها في الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها، كما يتم غسل 200 بليون دولار سنويا على الأقل من أموال المخدرات على المستوى العالمي [2]، ثم تأتي الجرائم المخلة بالأمن العام، وجرائم الفساد وغيرها، إذا ف تبيض الأموال عبارة عن جريمة تابعة لمختلف الجرائم الأخرى، وتعتبر ثالث أكبر تجارة على المستوى العالمي بعد تجارة العملات ومبيعات النفط ، كما تشير التقارير و الإحصائيات إلى أن حجم الأموال التي يتم تبيضها سنويا تصل إلى 600 مليار دولار أمريكي سنويا أي ما يعادل 2٪ من الناتج الإجمالي العالمي .[3]

---

[1]– عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، الاقتصاد الاجتماعي ، مكتبة الجلاء الجديدة ، الطبعة الثانية، مصر، 2003 ، ص532.

[2]– جابر محمد عبد الجواد، قياس الآثار الاقتصادية الكلية لاقتصاد الحق في مصر، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، بجامعة حلوان، القاهرة 2003 ، ص115.

[3] - عبد الفتاح سليمان، مكافحة غسيل الأموال،دار علاء الدين للطباعة والنشر، دمشق 2004، ص15

المبحث الأول: ماهية تبيض الأموال كظاهرة عالمية

على الرغم من نمو واتساع ظاهرة تبيض الأموال في الآونة الراهنة، بحيث أنها أصبحت تمثل مشكلة عالمية، إذ يقدر حجم الأموال غير النظيفة التي يتم تبيضها حوالي 800 مليار دولار إلى واحد ونصف تريليون دولار سنويا، ورغم ذلك لا يوجد تعريف قانوني متفق عليه دوليا لعمليات تبيض الأموال والتي أصبحت تستحوذ على اهتمام كل من صانعي السياسات الاقتصادية وبالتحديد القائمين على السياسات النقدية والمصرفية سواء محليا أو إقليميا أو عالميا .إلاّ أن هناك العديد من التعريفات الإجرائية أو الوظيفية التي يعد وجودها أمرا ضروريا لتحديد مفهوم عملية تبيض الأموال.

ولقد تم التطرق في الفصل الأول إلى تعريف تبيض الأموال من الجانب الاقتصادي والقانوني، ثم بعد ذلك التطرق إلى التطور التاريخي لعملية تبيض الأموال لنختم هذا الفصل بمصادر الأموال المبيضة.

المطلب الأول: مفهوم تبيض الأموال

لقد أضحى مصطلح« تبييض الأموال » من أوسع المصطلحات تداولا في الآونة الأخيرة، ومن أكثر التعابير ترددا، في معظم المحافل المحلية والإقليمية والدولية، المهتمة بالجرائم المالية، وفي الجانب اللغوي عن العالم العربي شاع المعنى بمصطلحين، الأول غسل الأموال الذي عرف في القارة الأمريكية والدول الناطقة باللغة الإنجليزية بـMoney Laundering، والثاني تبييض الأموال الذي عرف في القارة الأوروبية والدول الناطقة باللغة الفرنسية بـ Blanchiment de capitaux، ولكن التعبير بمصطلح غسيل في اللغة العربية يدل بالضبط على التنظيف فقط، أما مصطلح تبييض، بالإضافة إلى دلالته على ذلك فهو ينوه إلى المراوغة والتمويه بإظهار الشيء على غير ما هو عليه في باطن الأمر وعلى هذا الأساس، فإننا سنستخدم خلال هذا البحث عبارة تبييض الأموال ويجب أن نشير إلى أن التعبير بكلى العبارتين هو بلاغي، يستعمل من باب الاستعارة المكنية .

أولا: ماهية تبييض الأموال

يعتبر« تبييض الأموال » من المصطلحات الحديثة نسبيا، حيث ظهر هذا التعبير للمرة الأولى أمام القضاء الأمريكي عام 1982[1]، وبدأ بعدها بالانتشار إلى بقية دول العالم .

على الرغم من حداثة المصطلح، إلا أن تبييض الأموال كعملية تستخدم منذ أول بداية ارتكاب للجرائم التي تدر مدا خيل، أي مع اكتشاف الإنسان للثروة والنقود واستعمالها وممارسة العصابات للجريمة واحترافها .

[1]-خالد سليمان، تبييض الأموال جريمة بلا حدود، طرابلس – لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2004، ص 17 .

ولكن ما هو أصل عبارة تبييض الأموال ؟

يعود أصل تسمية تبييض الأموال إلى عصابات المافيا في ثلاثينيات القرن العشرين بالولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن تم القبض على زعيم هذه العصابات ويدعى آل كابوني Alponse Caponi وذلك سنة 1931 . ولأن تبييض الأموال في ذلك الوقت لا يعاقب عليها المرتكب كونها لم تكن مدروسة ومقننة . فالتهمة الوحيدة التي أمكن إثباتها عليه هي التهرب الضريبي، هذا وعلى الرغم من أرباحه الطائلة وراء اقتصاد الجريمة .

على إثر هذه الحادثة، حاولت المافيا بعده إعطاء صفة الشرعية لأموالهم غير مشروعة، فقامت بإنشاء محلات واستثمارات يتم من خلالها تبييض الأموال القذرة، ومن ذلك الحين أطلق على الإجراءات التي تقوم بها المافيا لإخفاء مصادر أموالها وتوظيفها في أعمال مشروعة بتبييض الأموال[1].

هناك رؤية أخرى، تعتبر أن المصطلح يعود إلى تجار المخدرات الأمريكيين الذين كانوا يستخدمون الأطفال لتوزيع المخدرات على المتعاطين لها، وكانت النقود ذات الفئات الصغيرة تتسخ في أيديهم الملوثة بالمخدرات، الأمر الذي يسهل على الشرطة اكتشاف مصدرها، مما حمل هؤلاء التجار على جمعها ووضعها في غسالات خاصة لتنظيفها قبل إبدالها بفئات كبيرة وإيداعها في البنوك[2] .

ثانيا: تعريف تبييض الأموال

تبدو ظاهرة تبييض الأموال بسيطة في مفهومها العام، إلا أنها مركبة ومعقدة في جوانبها الخاصة وهذا ما جعل تعريفها يتعدد عند الكثير من الدارسين لها، إلا أنه يصب في محور واحد يمكن توضيحه بعد صياغة بعض التعاريف التي تندرج في إطار الوثائق الدولية والإقليمية .

التعـــاريف:

هناك الكثير من التعاريف الواردة في هذا الشأن، وسعيا للوصول إلى فهم الظاهرة ارتأينا اخذ عينة نراها أكثر تعبيرا عن الظاهرة، ويتعلق الأمر بجملة التعاريف التالية:

- **التعريف الأول** : "يقصد بتبييض الأموال تلك العمليات التي يتم بمقتضاها اتخذت أي سبيل لإخفاء مصدر الأموال المحصلة عليها من أعمال غير مشروعة، ومحاولة إضفاء طابع المشروعية على تلك الأموال واستخدامها فيما يعرف بالاقتصاد الرسمي أو الظاهر، بل ويمكن استخدامها في تمويل بعض الأنشطة غير مشروعة أيضا .

---

[1]–نادر عبد العزيز شافي، جريمة تبييض الأموال، طرابلس – لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2005، ص 21 .

[2]–نادر موسى، تبييض الأموال وغسيلها كبرى الجرائم المعاصرة، عمان – الأردن، دار الإسراء، 2002، ص11

– **التعريف الثاني** : وقد عرفه صندوق النقد الدولي في أحد تقاريره بأن عمليات تبيض الأموال تعني إعادة ضخ وتدوير أموال غير مشروعة في الاقتصاد وفي المشروعات المالية القانونية.

– **التعريف الثالث**: "عرفها برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات بأنها عملية يلجأ إليها من يعمل في تجارة المخدرات لإخفاء المصدر الحقيقي للدخل أو المورد غير المشروع والقيام بأعمال لكي يبدو الدخل وكأنه تحقق من مصدر مشروع. [1]

التعريف الرابع: عرف المشرع الجزائري تبيض الأموال على أنهاكلامنالأفعال التالية:

– تحويل الأموال أو نقلها مع علم الفاعل بأنها عائدات مباشرة أو مساعد ة أي شخص متورط ، بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الأموال، أو مساعدة أي شخص متورط. في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تحصلت منها هذه الأموال على الإفلات من الآثار القانونية لفعلته .

– إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للأموال، أو مصدرها أو مكانها، أو كيفية التصرف فيها، أو حركتها، أو الحقوق المتعلقة بها ومع علم الفاعل أنها عائدات إجرامية.

– اكتساب الأموال أو حيزتها، أو استخدامها مع علم الشخص القائم بذلك وقت تلقيها أنها تشكل عائدات إجرامية.

– المشاركة في ارتكاب أي من الجرائم المقررة وفقا لهذه المادة، أو التواطؤ أو التآمر على ارتكابها ومحاولة ارتباكها والمساعدة في التحريض على ذلك وتسهيله وإسداء المشورة بشأنه.

وبذلك يكون المشرع الجزائري قد تبني المفهوم الذي جاءت به اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحته الجريمة المنظمة والذي يشمل تبيض الأموال المتأتية من أي جريمة كانت وليس فقط جرائم معينة، كما أخذ المشرع بجميع صور تبيض الأموال التي جاءت بها الإتفاقية. [2]

– **التعريف**: تبيض الأموال بأنها جريمة دولية منظمة يقوم بمقتضاها أحد الأشخاص بإجراء مجموعة من العمليات المتلاحقة على أموال غير مشروعة نتجت عن أنشطة غير مشروعة يعاقب عليها تشريع دولة هذا الشخص مستعينا بوسطاء كواجهة للتعامل، مستغلا سرية حسابات البنوك ومناخ الفساد الإداري بهدف ضمان عدم ملاحقة الأجهزة الأمنية والرقابية لحصيلة أمواله القذرة. [3]

---

[1]–صفوت عبد السلام عوض الله الأثار الإقتصادية لعمليات غسيل الأموال دار النهضة العربية القاهرة 2003 ص 9-10

[2]–مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر حقوق تخصص إدارة ومالية ظاهرة تبيض الأموال في ظل التشريع الجزائري جامعة زيان عاشور الجلفة

[3]–دار النهضة العربية دكتور عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات – القاهرة، ش عبد الخالق ثروت، 2003، ص 10 .

نلاحظ من خلال هذه التعاريف أنها تلتقي في عنصرين مهمين من عناصر تحليل تبييض الأموال، وهما لا شرعية المصدر، وذكاء التغلغل التمويهي لرسكلة الأموال في الاقتصاد الرسمي، ومن الواضح أن البنوك هي صمام الأمان لغسيل الأموال بفضل ما تقدمه كمؤسسات مالية من تسهيلات لإيداع ناتجة عن الثغرات الموجودة في القوانين البنكية ولا كفاءة الموارد البشرية المشرفة على مثل هذه العمليات بحكم ضعف التكوين العلمي الأكاديمي .

المطلب الثاني: التطور التاريخي لظاهرة تبيض الأموال

إن المتعمق في دراسة الأصول التاريخية لتبيض الأموال يجد أنها ليست وليدة القرن الماضي، بل هي ظهرت قبل ذلك بكثير ولكن باختلاف الغاية والأسلوب، فلا أحد يستطيع أن يجزم متى حدثت أول عملية تبيض الأموال في التاريخ ؟ فالبعض يشير إلى أن بعض الحضارات القديمة عرفت هذه الظاهرة، حيث كان التجار إبان الإمبراطورية الصينية يلجئون لهذه العملية لإخفاء أموالهم عن طريق استثمارها في مناطق بعيدة وخارج الإمبراطورية، خشية مصادرتها من طرف الحكام، في حين أن هناك من يرجع هذه الظاهرة إلى أكثر من ثلاث قرون مضت، عندما كان تجار الصين يخفون عائدات نشاطهم التجاري مع محاولة تحويلها إلى أصول أخرى لنفس السبب خوفا من مصادرتها، ويشير آخرون أن الظاهرة ظهرت في أوربا في القرون الوسطى عندما كانت الكنيسة الكاثوليكية تحرم الربا وتعتبره خطيئة، مما اضطر المرابون الراغبون في الاستمرار بجني الفوائد التي يحصلون عليها إلى إخفاءها عن طريق ممارسات وادعاءات كاذبة، ويذكر كذالك أن تجار المجوهرات في الهند قد قاموا بعمليات تبيض الأموال في القرن التاسع عشر [1]

لكن عمليات تبيض الأموال بمفهومها الحالي وبوسائلها الفنية الحديثة، ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية مابين(1920-1930) أي بعد الحرب العالمية الأولى.

قد استخدم في تلك الفترة للدلالة على ما تقوم بع عصابات المافيا من أشطة إجرامية غير مشروعة، ثم تستخدم هذه الأموال لاستثمارات أخرى لإضفاء الصبغة الشرعية عليه.

وثمة دراسة أخرى أثبتت أن أول مرة عرف فيها مصطلح تبيض الأموال كان في سنة 1931 عند محاكمة (الفونس كابوني) المشهر عالميا باسم آل كابوني أحد زعماء المافيا الأمريكية، وإن كان وقتها قد حوكم بتهمة التهرب الضريبي وليس لجريمة تبيض الأموال

إلا أن هذه الظاهرة لم يقتصر انتشارها على الولايات المتحدة الأمريكية فقط، بل أنها وجدت في أماكن أخرى مثل أوربا، وتشير المصادر إلى أن عمليات تبيض الأموال خارج الولايات المتحدة وأيضا على

[1]-مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص إدارة ومالية ظاهرة تبيض الأموال في ظل التشريع الجزائري جامعة زيان عاشور الجلفة

الصعيد العالمي قد بدأت في حقبة الحرب العالمية الثانية، حيث شكلت حكومة الولايات المتحدة لجنة من وزارة المالية، وأوعزت لها القيام بعملية البحث وحصر الأموال التي قامت المصاريف السويسرية بتبييضه ا لصالح النظام النازي الألماني وسمت العملية بـ: الموطن الآمن، وبعد إجراء التحريات اللازمة تأكد لها ما فعلته مصاريف سويسرا، وكانت تلك المنهوبات هي الاحتياط الذهبي لعشرة مصاريف مركزية أوربية، حيث دعت الحكومة الأمريكية بعدها العالم إلى عدم الاعتراف بالأموال المنهوبة والمسروقات التى استولى عليها النازيون في أوربا وطالبت بإعادتها إلى أصحابها الشرعيين. [1]

وتعد فضيحة ووتر جيت عام 1973، حالة نموذجية لجريمة تبيض الأموال، فهي لم تكن مجرد فضيحة سياسية تورط فيها الرئيس الأمريكي – نيكسون- إنما تخفى وراءها جريمة تبيض الأموال، فقد اكتشف المحققون حيازة المتهمين قليلا من الدولارات التي تحمل أرقاما متسلسلة، فقاموا بتتبع هذه الأرقام مما مكنهم من التعرف على مبالغ مالية كبيرة تم غسلها بالتدوير والنقل، لتصل إلى لجنة انتخاب الرئيس الأمريكي كتبرع يخالف القانون. [2]

ويعتبر أول استخدام للمصطلح في الولايات المتحدة في إطار قانوني سنة 1988 في إحدى القضايا، والتي حكم فيها بمصادرة أملاك تم غسيلها في عمليات التجارة في الكوكايين الكولومبي وبعدها شاع استخدام هذا المصطلح وأصبح مألوفا يتناوله المهتمون في المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية.

المبحث الثاني: مصادر الأموال المبيضة

المطلب الأول: آلية تبيض الأموال

لتبيض الأموال بواسطة البنوك خصوصية، فالبنوك هي أحد قنوات الشائعة والمنتشرة التي يستخدمها مبيضو الأموال للقيام بتلك الجرائم لكون البنوك، في الآونة الحديثة، ليست مجرد مؤسسات مالية عادية تتلقى الودائع وتمنح الائتمان، بل هي مؤسسات وشركات ضخمة تأخذ، في ظل العولمة الحديثة، شكل شركات دولية النشاط.

ويترتب على ذلك أن تزداد حركة العمليات المصرفية بين البنوك وبعضها البعض في الداخل والخارج، وهذا يسمح بسهولة حدوث عمليات تبيض الأموال دوليا استغلالا للطبيعة المتشبعة والدولية للبنوك.

ولذلك نجد أن مراحل تبيض الأموال التقليدية، السالف بيانها، تتم بصورة مختلفة في حالة ممارسة تبيض الأموال من خلال البنوك والمؤسسات المالية . ويتحقق ذلك من خلال أربع عمليات أساسية:

---

[1]-أروى فايز الفاعوري وإيناس محمد قطيشات، جريمة غسل الأموال دائر وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن 2002 ص 27

[2]-عطية فياض، جريمة غسيل الأموال في الفقه الإسلامي، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، القاهرة 2004 ص 39

- عمليات طمس مصدر الأموال القذرة من خلال إخفاء المصدر الحقيقي أو مصدر ملكية هذه الأموال.
- عمليات تحويل الأرباح والدخول أو المكاسب غير مشروعة.
- عمليات إخفاء أو منع معرفة أية معلومات عن أصل هذه الأموالّ ، أي مسح كل أثر يتعلق بالعملية.
- عمليات السيطرة والتحكم في الأموال غير المشروعة. [1]

وعلى ذلك سنعرض تفصيلا لهذه المراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى: التوظيف

هي مرحلة تتعلق بالتخلص المادي من الأموال المراد غسلها، ويتم ذلك إما داخل البنوك أو بالدخول في الدورة الاقتصادية في الاقتصاد أو من خلال تحويل الأموال إلى الخارج.

ويتحقق ذلك إما باستخدام وسائل تقليدية أو غير تقليدية.

أ– الوسائل التقليدية (الأولية): تحاول عادة العصابات الإجرامية المتخصصة في عمليات غسل الأموال طمس مصدر هذه الأموال، وذلك بالابتعاد جغرافيا عن مصدر هذه الأموال والتي يكون فيها إخفاء هذه الأموال أكثر سهولة بحيث يكون من الصعوبة بمكان معرفة مصدرها الأصلي. وهذا ما يعرف بالإخفاء أو الانفصال المادي لمصدر الأموال غير المشروعة.

ب – الوسائل غير التقليدية: يقصد بها أن يتم توظيف الأموال غير المشروعة في صورة تداولات مصرفية أو مالية، وذلك بالاعتماد على التحويلات بواسطة الحسابات البنكية أو البريدية أو شيكات السفر...الخ.

وبذلك تصبح البنوك شريكا في عمليات تبيض الأموال.

ويتم الاعتماد على فتح الحسابات البنكية على مبدأ السرية المصرفية والذي يخول لأي شخص حق فتح حساب في البنك أيا كانت مصدر أمواله مشروعة أو غير مشروعة.

وبمجرد أن يتم تحويل الأموال باستخدام شيكات أو فتح حسابات تكون هذه الأموال قد دخلت الدورة الاقتصادية للبنك .

وهذه الطريقة تسمح بغسل أموال ضخمة عن طريق تجزئة هذه الأموال إلى عمليات مصرفية صغيرة. أضف إلى ذلك إمكانية تحويل الأموال إلى الخارج أو عقد القروض وهي تمثل أهم وسائل تبيض الأموال.

[1]–سوزي عدلي ناشد غسل الأموال من خلال مبدأ سرية الحسابات المصرفية دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية ص 24-25

وجدير بالذكر أن استخدام تحويل العملة يعد من الطرق الشائعة لتبيض الأموال .فتحويل الأموال من الدولار إلى اليورو يمكن أن يجذب غاسلي الأموال إلى القيام بهذه العملية عن طريق سعر الصرف العملة الدولية.

المرحلة الثانية: مرحلة التحويل والإخفاء

وفي هذه المرحلة يتم إجراء عدة تحويلات مصرفية بين الحسابات المختلفة . ويتم بذلك وضع حواجز متعددة بين أصل المال واستثماره بحيث يكون من الصعب على السلطات المعنية الكشف عن مصدر هذه الأرباح أو عدم مشروعيتها . وتصبح طريقة swift سوفت هي الأفضل في التطبيق .كما يوجد طريقة أخرى هي chips. [1]

وفي كل الأحوال يتم التحويل في عدة صور: الأموال المحولة لأدوات الدفع، تحويل الأموال المادية، التحويلات الإلكترونية للأموال، الاعتماد المستندي المزور.

المرحلة الثالثة: مرحلة الدمج

وهذه المرحلة يكون الهدف منها هو إضفاء الصفة المشروعية على الأموال المراد غسلها، بتقديم أدلة على أن مصدر هذه الأموال مشروع.

ويكون ذلك بإعادة تداول الأموال المغسولة في شكل أرباح نظيفة تخضع للضريبة لإضفاء صفة المشروعية عليها.

يتم ذلك عن طريق إقامة مشروعات حقيقية تحقق أرباحا من عمليات تجارية .ومن هذه العمليات، بيع العقارات، شركات الواجهة والقروض الوهمية، اشتراك البنوك الأجنبية، الفواتير المزورة في التصدير والاستيراد.

المطلب الثاني: أساليب ومراحل تبيض الأموال

تتم عمليات تبيض الأموال بأساليب ووسائل عديدة من البساطة الشديدة إلى التعقيد الكبير، بحسب ظروف وطبيعة كل عملية وفيما يلي سوف نعرض باختصار لأهم تلك الوسائل المستخدمة في عمليات تبيض الأموال.

[1]–سوزي عدلي ناشد نفس المصدر السابق ص 26-27

أولا . التهريب:

يعد التهريب من أبسط الطرق وأكثرها انتشارا التي يتم بها تبيض الأموال حيث تتم عمليات التهريب بمختلف وسائل النقل من شاحنات وطائرات وغيرها، وتحرص أغلب الدول في الوقت الحاضر على مكافحة التهريب كوسيلة لتبيض الأموال عن طريق تعزيز الرقابة الجمركية في مداخل البلاد وعلى الحدود وبتجريم عدم الإفصاح عما يحمله المسافر من أوراق نقدية إذا تجاوزت حدود مبالغ معينة.

ثانيا . التحويل والإيداع عن طريق البنوك:

وهي أهم الوسائل المستخدمة التي تتم من خلالها عمليات تبيض الأموال حيث يتم إيداع الأموال المشبوهة الناتجة عن الأعمال غير المشروعة والأعمال الإجرامية في بنوك إحدى الدول التي تسمح بذلك، وبعد ذلك يمكن أن يتم تحويلها إلى الوطن الأصلي للمودعين حسب رغبة المودع، وبذلك يكون البنك قد قام بتبييض تلك الأموال الناتجة عن عمل غير مشروع وجعلها تبدو كأي أعمال مشروعة .

وتوضع الأموال غالبا على هيئة ودائع صغيرة بحيث تقل كل وديعة عن الحد الأدنى الذي يشترط الإبلاغ عنه، هذا وقد يتواطأ بعض موظفي البنك مع الجاني كما قد تتم الودائع بشكل جماعي، ويكون السحب منفردا أو بالعكس، بحيث يتم تجزئة الإيداع بين عدة أشخاص وبأسماء مختلفة لإعادة تحويلها في شكل آخر من أشكال الثروة، وفي هذا الصدد تشير بعض الدراسات أن الجهاز المصرفي مازال يلعب دورا رئيسيا في تحويل الأموال ونقلها بغرض غسلها، كما أن بنوك بعض الدول المتقدمة ذاتها تشترك في هذه العمليات على نطاق واسع، إذ أنشأت بعض هذه البنوك أقسام صيرفة خاصة لإغراء وإغواء أموال المستثمرين من الدول الأخرى[1]

ثالثا . التصرفات العينية:

ويتحقق ذلك على ثلاث مراحل، أولا: شراء بعض الأشياء العينية ذات القيمة المرتفعة مثل الذهب والمجوهرات والعقارات والقصور أو غيرها، وثانيا: قيام هؤلاء الأشخاص بتحويل الأصول العينية إلى أصول سائلة وذلك ببيع ما تم شرائه من هذه الأصول في مقابل الحصول على شيكات مصرفية بقيمة الأشياء المباعة وثالثا: تستخدم هذه الشيكات المصرفية في فتح حسابات مصرفية للقائمين بغسل الأموال في البنوك المختلفة المسحوب عليها هذه الشيكات وفروعها، وبعد ذلك يقوم أصحاب هذه الحسابات بإجراء العديد من التحويلات المصرفية عن طريق تلك البنوك المسحوب عليها الشيكات بقصد التعتيم على المصادر غير المشروعة للأموال، بحيث يصعب بعد ذلك التعرف على المصدر الحقيقي لهذه الأموال .

[1]–سوزي عدلي ناشد نفس المصدر السابق ص 26-27

رابعا . شركات الصرافة:

تعتبر هذه الشركات منفذا خطيرا لغسل الأموال، بالنظر إلى كونها لا تخضع لنفس الرقابة الصارمة التي تخضع لها البنوك، حيث أنها قد تكون أقدر من البنوك في عمليات غسل الأموال وترجع هذه القدرة المتميزة لشركات الصرافة في غسل الأموال مقارنة بالبنوك التجارية إلى نوعية العلاقة التي تربط بين كل منهما والبنك المركزي، وذلك من حيث درجة الرقابة على أعمال هذه الشركات، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل: نوعية الموظفين وخبراتهم، ودرجة الرقابة المحاسبية، ونوع الرقابة الداخلية.

خامسا . شركات الواجهة: SEINAPMOC TNORF

ويطلق عليها في بعض الأحيان شركات الدمى أو الشركات الصورية SEINAPMOC LLEHS حيث تفتقر إلى هدف تجاري واضح لأنها لا تقوم بالأغراض المنصوص عليها في تأسيسها أو أنظمتها الأساسية، بل أنها تقوم بالوساطة في عمليات غسل الأموال غير المشروعة وذلك عن طريق تضليل الحكومات بهدف تحويل حصيلة المخدرات إلى أموال مشروعة يسهل التعامل بها .

وعادة ما يصعب تعقب أنشطتها خاصة إذا كانت تقوم في ذات الوقت ببعض العمليات المشروعة، ومن الصور التي تأخذها تلك الشركات، شركات الاستيراد والتصدير، شركات السياحة، شركات التأمين ... وتقوم هذه الشركات بعمليات غسل الأموال من خلال أساليب عديدة فقد تلجأ إلى الحصول على قروض من أحد البنوك ثم تقوم بإيداع الأموال في بنوك أخرى لإعادة توظيفها في البلاد التي تنتشر فيها تجارة المخدرات بحيث تختلط هذه الأموال مع الأموال غير المشروعة، أو تلجأ إلى شراء الشركات الخاسرة أو على حافة الإفلاس، وقد تلجأ إلى تزييف فواتير التجارة الخارجية عن طريق قيام هذه الشركات بشراء بضائع من شركة أجنبية بسعر مرتفع وبطريقة صورية على أن يتم إيداع الفرق بين السعر الصوري المرتفع والسعر الحقيقي في حساب سري للشركة في أحد البنوك الأجنبية خصوصا في تلك الدول التي تتمتع بنظام سرية الحسابات[1].

سادسا: التحويلات البرقية: REFSNART ERIW

ظهرت التحويلات البرقية للنقود باعتبارها الطريقة المثلى التي يغلب أن يلجأ إليها غاسلو الأموال ذات الأحجام الكبيرة وذلك نظرا لصعوبة تتبع المسار النقدي للأموال غير المشروعة، إذا ما تم إرسالها خارج البلاد عن طريق التحويلات البرقية، هذا فضلا عن الثغرات التي تعتري هذا النظام، فالتحويلات البرقية هي أساسا غير محكومة، كما أن كثيرا من البنوك ليست أعضاء في الأنظمة التي تتيح مثل هذه التحويلات، وتوجد ثلاثة نظم رئيسية للتحويل البرقي:

[1]–د. ماحد عمار، السرية المصرفية ومشكلة غسل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة 1995، ص 116

الأول: نظام الفيدوايرERIWDEF

الثاني: نظام التشيبسSPIHC وهو اختصار " غرفة المقاصة لنظام الدفع الدولي "

الثالث: نظام السويفت TFIWS، وهذا اختصار لعبارة جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية المالية الدولية عبر العالم.

والنظامان الأول والثاني يعتبران من الآليات الفعلية لتسوية وإتمام التحويلات في حين أن النظام الثالث مجرد جهاز للرسائل، يستخدم للإخطار بشأن التحرك الفعلي للأموال، أو التصريح به، وذلك ما قد تم في نهاية الأمر باستخدام الفيوايز أو التشيبس .

وقد أدرك غاسلو الأموال أن بإمكانهم استخدام نظام التحويل البرقي لإيداع النقود لدى البنوك في الخارج، وذلك دون الحاجة إلى الإعلان عن أسمائهم وبعد أن يتم إيداع النقود لدى البنوك، يقوم هؤلاء الأشخاص بعدئذ بتحويلها برقيا مرة أخرى على حساب شركة من شركات الواجهة مثلا .

كما أن نظام التحويلات البرقية نفسه لا يسمح بالتعرف على طبيعة العملية موضوع التحويل، وخاصة أن عمليات التحويل قد تتم عن طريق تدخل أكثر من بنك مراسل، مما يجعل التحري عن موضوع العملية صعبا بالنظر للسرعة الفائقة التي تتم بها .

والذي يزيد الأمر صعوبة أن البنوك التي تشترك في التحويلات البرقية عادة ما تكون كائنة في أقاليم دول مختلفة، كما أن التحويلات تتم وفقا للنموذج الذي يضعه كل بنك فيما يتعلق بالشكل والأرقام والرموز المستخدمة [1].

سابعا . التكنولوجيا الحديثة وعمليات تبيض الأموال:

تشهد عمليات غسل الأموال في الوقت الراهن تطورا كبيرا في فنونها وتنوعا في وسائلها وقنواتها وأساليب أدائها، وذلك عن طريق نقل الأرصدة المالية من شخص لآخر عبر الدول على مستوى العالم من خلال شبكة الإنترنت دون الحاجة إلى المرور عبر القنوات المصرفية التقليدية، وه ما سهل من مهمة عصابات الجريمة المنظمة في إتمام عمليات غسل الأموال القذرة دون الوقوع في أيدي الجهات الأمنية والرقابية، ومن أهم الوسائل التكنولوجية التي يستغلها غاسلو الأموال في نقل وتحويل النقود هي بنوك الإنترنت ونظام بطاقات الائتمان أو النقود الالكترونية .

[1]–د. ماحد عمار، السرية المصرفية ومشكلة غسل الأموال مرجع السابق

أ . بنوك الإنترنت:

من أخطر الوسائل التكنولوجية الحديثة ما يعرف بنظام GNIKNAB REBYC أو البنوك عبر الإنترنت وهي ليست بنوكا بالمعنى الشائع والمألوف، إذ لا تقوم بقبول الودائع مثلا أو تقديم التسهيلات المصرفية أو غيرها من العمليات المصرفية المعتادة، ولكنها عبارة عن وسيط في القيام ببعض العمليات المالية، فيقوم المتعامل مع تلك البنوك بإدخال الشفرة السرية، من أرقام وخلافه وطباعتها على الكمبيوتر ومن ثم يستطيع تحويل الأموال بالطريقة التي يؤمر بها الجهاز .

وهذه الوسيلة تتيح لغاسلي الأموال نقل أو تحويل كميات ضخمة من الأموال بسرعة وأمان، فهذه البنوك تعمل في محيط من السرية الشاملة، إذ لا يكون المتعاملون فيها معلومي الهوية، بالإضافة إلى أن هذه البنوك غير خاضعة لأية لوائح أو قوانين رقابية، ومن خلال هذه الوسائل يمكن تحويل الأرصدة عدة مرات يوميا في أكثر من بنك حول العالم [1].

ب . نظام بطاقات الائتمان أو النقود الالكترونية:

هناك بعض البنوك ذات الفروع المتعددة على مستوى العالم تصدر بطاقات ائتمان، حيث يقوم حامل البطاقة بشراء بضائع في بلد آخر مستخدما البطاقات الائتمانية أو النقود الالكترونية، فيقوم فرع البنك المحلي الذي تمت في بلده العملية بطلب القيمة من فرع البنك في البلد مصدر البطاقة، الذي يقوم بالتحويل تلقائيا، وتخصم القيمة من حساب العميل لديه، ثم يقوم المشتري بعد ذلك ببيع هذه البضاعة التي سبق واشتراها بالبطاقة الائتمانية، ويحصل على المبلغ اللازم تلقائيا دون مروره بقنوات وقيود

ج . الكارت الذكي: DRAC TRAMS

هذا الأسلوب هو تكنولوجيا نشأت في انجلترا، وامتد العمل بها في الولايات المتحدة الأمريكية وهو يقوم بصرف النقود التي كان قد سبق تحصيلها من العميل مباشرة إلى القرص المغناطيسي، عن طريق ماكينة تحويل آلية " MTA " ENIHCAM REFSNART CITAMOTUA أو تليفون معد لهذا الغرض، وخطورة هذا الكارت أن لديه خاصية الاحتفاظ بملايين الدولارات مخزنة على القرص الخاص به PIHC ثم نقل هذه الأموال بسهولة على كارت آخر بواسطة التليفون المعد لذلك وبدون تدخل أي بنك من البنوك [2].

كما أن البطاقات الذكية تعتمد على عدة تقنيات تمكن مستخدميها من تحويل الأموال عبر الإنترنت مع ضمان تشفير العملية للحماية .

---

[1]- جلال وفاء محمدين، دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2001 . ص 34 .

[2]- جلال وفاء محمدين، مرجع سابق ص، 37 .

خلاصة الفصل الأول

إن عملية تبيض الأموال في الوقت الراهن تأتي في مقدمة الجرائم الاقتصادية المنظمة، حيث تتزايد هذه العمليات وتتنوع صورها بدرجة كبيرة في داخل الاقتصاديات المختلفة وفيما بين بعضها البعض مما يؤدي إلى زيادة حجم الأموال التي تعبر حدود الدول من أجل التبييض وإعطائها الشرعية، لكن أصبحت لهذه الظاهرة آثار اقتصادية واجتماعية سلبية وخطيرة على المجتمعات التى تنتشر فيها، ويتعاظم بصفة خاصة على اقتصاديات الدول النامية، فهذه العمليات يكون لها آثار سلبية على حجم الدخل القومي ومعدلات الاستثمار والادخار، وعلى معدلات البطالة وهذا ما سنتطرق له في الفصل الثاني والثالث.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعتبر ظاهرة تبييض الأموال من الظواهر العابرة للحدود والتي لا تنحصر في نشاط دون آخر، كما تفشت في جميع أنحاء العالم ، والجزائر كغيرها من الدول صارت تمارس فيها عمليات تبييض الأموال انطلاقا من انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أنواعها، (تجارة المخدرات ، التهريب ، الرشوة ، الفساد السياسي والإداري، التزوير وسرقة البنوك ، التهرب من الضرائب وكذا دخول وخروج السلع ورؤوس الأموال...إلخ)دون مراقبة صارمة، حيث أن مرتكبي هذه الجريمة استغلوا كل المنافذ والتغيرات التي تسمح لهم بذلك من أجل تحقيق ثروات طائلة من خلال تكوين شبكات إجرام ية قصد حصولهم على المال، وهذا ضمن مجموعة من المصادر وانتهاج عدة أساليب:

المبحث الأول: مصادر وأسباب تبييض الأموال في الجزائر

أدت الأوضاع الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال سنوات التسعينات إلى انتشار ظاهرة تبييض الأموال، من خلال تفشي العديد من الظواهر السلبية داخل الاقتصاد والمجتمع الجزائري، ك تجارة المخدرات بأنواعها وانتشار الأسواق الموازية، الأنشطة الخفية، ارتفاع معدلات الغش والتهرب الضريبي، وكذا انتشار الفساد بأنواعه، بالإضافة إلى تنامي جرائم التهريب والرشوة والسرقة، وهو الشيء الذي أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري، وقد استفاد مبيضو الأموال كثيرا من الأوضاع الأمنية التي عاشتها الجزائر لسنوات طويلة حتى أضحى تبييض الأموال حقيقة وواقع معاش في المجتمع الجزائري.

المطلب الأول: أسباب انتشار الأموال المبيضة في الجزائر

لتبييض الأموال أسباب ودوافع متعددة أدت إلى انتشار هذه الظاهرة في الجزائر، والمتمثلة فيما يلي:

الفرع الأول: انخفاض مستويات الدخل

ظلت الجزائر منذ سنة 2008 وحتى عام 2018 مصنفة ضمن الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، ونالت الجزائر تصنيفاً أدنى خلال الأعوام من 2004 وحتى 2007، حيث أن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر قفز إلى 15 مليون أي نحو 38 في المائة من الجزائريين تدهورت أوضاعهم الاجتماعية وأصبحوا غير قادرين على اقتناء أساسيات الحياة، وهو ما يعني أن بين كل 3 جزائريين يوجد جزائري يعيش في فقر مدقع.

كما بلغ الارتفاع المستمر في نسبة الفقر والفقراء في الجزائر، حيث ارتفعت من 24 في المائة سنة 2014 إلى نحو 38 في المائة خلال عام 2020[1].

ويوجد أكثر من 1400 بلدية فقيرة يعيش سكانها على إعانات صندوق الجماعات المحلية المشترك، بينها 800

بلدية تم تصنيفها ضمن خانة الأكثر فقراً، وتضم 20 مليون مواطن، كما تعتمد 30 ولاية في توفير احتياجات المواطنين وتسيير شؤونها اليومية على صندوق يتولى تقليص الفوارق الناجمة عن ضعف الموارد.

[1]-موقع من الانترنت اطلع بتاريخ 2022/03/30 الساعة 10: 00، Independentarabia.com/node/132731/?2020

وتؤكد الأرقام الرسمية أن نسبة الأجر المتوسط الشهري في الجزائر يبقى الأضعف بالمقارنة مع الدول العربية، إذ تحتل الجزائر في هذا المجال المراتب المتأخرة بالمقارنة مع دول الجوار على غرار تونس والمغرب، ليصل إلى 32 ألف دينار، إلا أن ما يزيد على 55 في المائة من الموظفين في القطاعين العام والخاص يتقاضون أقل من هذا المعدل، وهذه القيمة غير قادرة على تحقيق قدرة شرائية مناسبة للموظف في ظل التضخم الذي ارتفع ليصل 11.7%سنة 2017[1] والتهاب أسعار المواد الغذائية وتدني القيمة المالية للعملة الوطنية، بينما يقدر معدل أجر العامل الجزائري بحوالي 30 ألف دينار، حيث يبلغ أدنى حد من تكاليف معيشته ما يزيد على 38 ألف دينار، وعليه فإن الحد الأدنى من الأجر القاعدي للموظف الجزائري المقدر بـ 18 ألف دينار لا يغطي سوى 26 بالمائة من تكاليف المعيشة، الشيء الذي يجعل العاملون مجبرون على البحث على نشاط بعد انقضاء أوقات عملهم ليضمنوا بها دخول إضافية.

حيث استاء العديد من المواطنين الجزائريين من عدم المساواة والاختلال الكبير في توزيع الدخل والأوضاع الاقتصادية المتردية التي تهدد بتعميق الهوة بين الأكثر ثراءً والأكثر فقراً، في الوقت الذي لا يزال فيه التحرر من الريع النفطي تحديا جاثما على صدر الحكومة، لذلك من المألوف أن يُنسب اللوم إلى هشاشة الإطار المؤسساتي وضعف وتشوّه السياسات المعنية بإعادة توزيع الدخل ، والمستوى الذي آلت إليه واللامساواة في توزيع الدخل ما هو إلا محصلة عقود من الضعف المؤسساتي والسياسات غير الحكيمة، ولا يمكن إنكار دور الفساد في إنتاج الأزمة.

فقد اغتنى حائزو الثروات الخاصة وأصحاب النفوذ والسلطة خلال العشريات الأخيرة، لا سيما في فترات انتعاش أسعار النفط من خلال استخدام نفوذهم والحصول على قروض بفوائد منخفضة، وهذا ما ساهم في انسلاخ جزء من الثروة العامة وانضمامها إلى ثرواتهم الخاصة.

لكن يبقى التفاوت في توزيع الثروة والدخل قائماً وبارزاً، والدليل على ذلك أن أغنى 20% يستحوذون على 37.2% من الدخل مقابل 9.4 % لأفقر 20% من الجزائريين، وهذا ما يؤكد أن الهوّة بين أفقر فئات المجتمع وأغنى فئاته ما زالت متسعة، وحسب معطيات البنك الدولي لسنة 2011، كانت فئة تقدر بـ 0.5 % من السكان تئن تحت وطأة الفقر المدقع وتعيش بأقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، كما

[1]–بن تركي أمينة زعموم صبرين ، الاقتصاد الموازي في الجزائر– أسبابه ونتائجه –، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلدا لثالث، العدد الثاني، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تيسمسيلت، سبتمبر2019

كانت فئة تقدر بـ 3.9 % من المواطنين تعيش بأقل من 3.20 دولارات للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوة الشرائية لسنة 2011.

كذلك شهد معدل نمو إجمالي الناتج المحلي انخفاضاً كبيراً في عام 2020 ويجد صعوبة في تجاوز نسبة 1% بدءاً من سنة2022، [1]وهو ما يعتبر أقل بكثير من الإمكانات البشرية الشابة لهذا البلد، بالإضافة إلى أنه يبث الذعر والهلع في نفوس المجتمع خاصة مع سياسة الدعم غير العادلة وغير الناجعة التي تشمل الفقير والغني على حد سواء، بل يستفيد منها الأغنياء أكثر من الفقراء.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل التضخم سيواصل ارتفاعه بشكل تدريجي، حيث وصل إلى 9.1% سنة 2021 ويتوقع ان يصل إلى 13.9 % سنة 2023، [2] الأمر الذي سيزيد من تآكل القدرة الشرائية ويقوّضها، كذلك سيفاقم من سوء المستوى المعيشي للمواطن أكثر مما هو عليه، وهذا بحد ذاته سيؤدي إلى اشتداد الغليان الاجتماعي والاحتقان الطبقي.

وباستمرار انخفاض مستويات الدخل سيؤدي ذلك إلى استمرار الجريمة المنظمة وكذا انتشار منظمات إجرامية ذات سلطة ونفوذ، وهذا ما يدفع بالفئات المحرومة إلى العمل في منظمات إجرامية سعيا منها وراء كسب دخل يلبي حاجياتهم الضرورية وحتى الكمالية.

الفرع الثاني: نسب الضرائب غير العادلة

يعتبر مبدأ العدالة من أهم سمات النظام الضريبي الفعال، والتي يجب على المشرع وأصحاب القرار الأخذ بها عند وضع أي نظام ضريبي، وهذا من أجل الوصول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وبالتالي التوزيع الأمثل للدخل والثروة، حيث إن التركيبة الهيكلية للاقتصاد الوطني لها دورا وتأثير كبيرين على تشكيل النظام الضريبي في الجزائر واكتسابه لخصائص، قد يكون معظمها منافيا لمبادئ وأسس العدالة الضريبية.

ويظهر ضعف العدالة في فرض الضرائب في الجزائر من خلال الاعتماد الكبير على الضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية، هذه الأخيرة يقع معظم عبئها على عاتق الفئات ذات الدخل الضعيف، على

[1]- https: //www.alaraby.co.uk/ بتاريخ 2022/03/30 الساعة 10: 00

[2]- https: //www.alaraby.co.uk/ بتاريخ 2022/03/30 الساعة 10: 00

حساب الضرائب المباشرة والتي تعتبر نسبتها ضعيفة في إجمالي الإيرادات العامة، والجدول الأتي يوضح تركيبة الجباية العادية في الجزائر خلال السنوات 2000 إلى غاية 2018.

الجدول رقم (01): تركيبة الإيرادات الضريبية في الجزائر (2000-2018) (سنوات مختارة)

السنوات	2000	2004	2008	2012	2016	2018
ضرائب مباشرة (%)	23.23	25.50	34.34	45.18	44.68	44.74
ضرائب غير مباشرة (%)	46.26	47.20	45.10	34.16	36.18	40.24
رسوم جمركية (%)	26.59	23.90	17.10	17.72	15.68	11.83
أخرى (%)	3.92	3.40	3.46	2.92	3.46	3.19

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول رقم (01) يتضح تركيبة الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة ما بين (2000-2018)تسيطر عليها الضرائب غير المباشرة (الضرائب على الإنفاق والاستهلاك) بالإضافة إلى الرسوم الجمركية والتي تكون عبئا بالدرجة الأولى على المستهلك أو الفئة المتوسطة والضعيفة، بتحميل عبء هذه الضرائب في تكلفة مختلف السلع والخدمات، على حساب الضرائب المباشرة (الضرائب على المداخيل وأرباح الشركات)، غير أنه خلال السنوات 2012، 2016 و2018 ارتفعت حصيلة الضرائب المباشرة، حيث فاقت نسبتها 40 %من إجمالي الاقتطاعات الضريبية، غير أن هذا لا يدل على اتجاه النظام الضريبي في الجزائر ليكون أكثر عدلا بقدرما هو راجع إلى ارتفاع نسبة الضرائب المباشرة من فئة الاقتطاع من المصدر (الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الرواتب والأجور)، نتيجة ارتفاع

مستوى التوظيف على مستوى القطاع الحكومي خلال السنوات القليلة الماضية، حيث يعتبر هذا النوع من الضرائب مضمون التحصيل وينعدم فيه التهرب الضريبي.

كما أن فتح المجال أمام التجار غير النزهاء بالغش والتهرب من الرسم، من خلال تضخيم الرسوم القابلة للاسترجاع باستعمال فواتير شراء وهمية، أو بتخفيض مبالغ المبيعات عن قيمتها الحقيقية ، سيؤثر على مداخيل أفراد المجتمع.

حيث إن الجزائر تحتل مرتبة متأخرة فيما يتعلق بكفاءة النظام الضريبي وانتشار الفساد فيه، وبالتالي إهمال وعدم تطوير نظامها الضريبي، وهو ما يقوض مبدأ العدالة في فرض الضرائب وعدم كفاءة الإدارة الضريبية في تصميم نظام ضريبي فعال وعادل يتماشى والقدرة التكلفية لمختلف الفئات من دافعي الضرائب.

يضاف إلى ذلك ارتفاع حجم الرسوم الجمركية الذي أدى إلى التهرب من دفعها، وارتفاع مستويات الضرائب وعدم استقرار قوانين الجباية.

ومؤخرا ارتفعت الرسوم الجمركية على أسعار المواد الغذائية المستوردة، بمعدل تخطى 100 بالمائة، بالتزامن مع تراجع كبير في الاستهلاك في ظل ضعف القدرة الشرائية، وهو الأمر الذي دفع الرئيس الجزائري في 4 أكتوبر 2021، إلى مطالبة حكومته بخفض الضرائب على الدخل الإجمالي.

كما ان النظام الضريبي الحالي نتج عنه اختلالات كبيرة حيث يمكن للمستورد أن يدفع ضرائب أقل من الأخير باعتبار أن هذا الأخير خاضع بشكل تلقائي للضريبة على الدخل الإجمالي بينما يستفيد المستورد من الضريبة الجزافية القائمة على تصريحه الشخصي للمداخيل مما يؤدي بطبيعة الحال إلى التهرب الضريبي وارتفاع الجرائم الاقتصادية في البلد وذلك بالحصول على مداخيل عن طريق أنشطة غير مشروعة.

الفرع الثالث: انتشار الأسواق الموازية

تتميز الأسواق الموازية بأنها تحقق مداخيل قياسية للمتعاملين فيها بمخالفة القوانين الدولية ومن أمثلة ذلك، المتاجرة في العملات الأجنبية في الدول التي تفرض رقابة على معاملات النقد الأجنبي، بالإضافة إلى السلع التي تتميز بنقص عرضها داخل البلد مقارنة بالطلب عليها، وهو الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بما يتجاوز ضوابط تسعيرة الدولة، حيث دلت بعض الإحصائيات إلى تواجد حوالي 200.000تاجر غير شرعي لا يملكون سجلات تجارية أو رخص إدارية، وحوالي 700 سوق غير منظمة وعشوائية تنشط خارج القانون، وتتوزع هذه الأسواق عبر 12 ولاية أهمها في وسط البلاد وعبر الشريط الحدودي للوطن، وتمثل الأسواق الموازية هذه بمثابة الجنات الضريبية لبارونات الاستيراد حيث تحوز هذه الأسواق على أكثر من 25 %من مجموع النشاط التجاري الوطني [1]، وتتنوع الأنشطة والخدمات المقدمة في هذه الأسواق باختلاف المنطقة ودرجة الطلب الكلي، ومستوى المعيشة، لكنها في الغالب تتشكل من الباعة

[1]-الاخضر عزي، دراسة ظاهرة تبييض الاموال عبر البنوك، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، 26(1)جامعة الجلفة.

الجوالين الذين يحتلون الصدارة في قائمة الأنشطة غير الرسمية، ورغم ذلك فهي نشاطات اقتصادية مؤثرة من الناحيتين الايجابية والسلبية، ذلك لكون أنها تخلق فرصا للعمل ولزيادة الدخول وتقديم خدمات هامة ومطلوبة، وتوفر احتياجات للمواطن العادي بأسعار مناسبة، وتنشيط سوق الاستهلاك لتحريك الركود الاقتصادي.

وتشكل السوق الموازية حسب تقديرات مصالح الضرائب، حوالي % 40 من حجم الاقتصاد الوطني وهو بذلك يشكل سرطانا ينخر جسم الاقتصاد الجزائري، وهو ما أثر سلبا على تحصيل مصالح الجمارك للرسم على القيمة المضافة حيث بلغ سنة 2004 حوالي 97 مليار دينار[1]، في حين أنه يفترض أن يبلغ ثلاثة أضعاف ذلك، وهذا بسبب غياب الفوترة، ورفض التعامل بالصكوك وبالتالي فإن معظم المتعاملين مجبرون على التعامل بصورة أو بأخرى مع السوق الموازية الأمر الذي يفتح الباب واسعا إلى بروز ما يعرف بالاقتصاد الموازي.

ويعود ظهور سوق الصرف الموازي في الجزائر لعدة أسباب يمكن حصرها في مايلي:

1-ضعف ومحدودية حق الصرف المتكفل به قانونا رغم أن حق الصرف بالنسبة للمواطنين السياح كان مضمونا، إلا أن قيمته كانت منخفضة والمقدرة ب 90 اورو.

2-تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب منه ونظرة الانبهار إلى المجتمعات الأوربية.

3-فقدان الكثير من السلع الكمالية والضرورية أحيانا في السوق الجزائرية بفعل السياسة الاقتصادية المنتهجة.

4-تضاعف الطلب على الصرف الأجنبي بفعل تزايد الطلب على استيراد المركبات بمختلف أنواعها، وكثرة تراخيص الاستيراد الممنوحة لذوي الحقوق والمجاهدين وغير المرفقة بتراخيص الصرف.

5-سياسة دعم الأسعار التي طبقتها الحكومة الجزائرية لعدة عقود.

وفي ظل كل ذلك فإن الحل الوحيد (في ظل عجز الحكومة في توفير الصرف اللازم)، في تصريف الطلب هو اللجوء إلى السوق السوداء، وبحكم تواجد أعداد هائلة من المهاجرين الجزائريين في الخارج فإن حركة الصرف نشطت بشكل لا مثيل له، وأصبح العمال الجزائريين في الخارج يحولون أموالهم عن طريق هذه السوق بدلا من القنوات الرسمية لدى البنوك، وتعد طريقة مراقبة الصرف التي يستعملها البنك المركزي أداة

[1]-عزوز علي، نحو مقاربة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية العدد 14، جوان 2015 .

لحماية الاحتياطات الدولية في حالة اختلال ميزان المدفوعات، ولكن هذه الطريقة تحد من ممارسة نشاط الصرف، وتساعد في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، مما يساعد على ظهور سوق سوداء للتعامل في الصرف الأجنبي .

ويتحدد سعر الصرف في السوق السوداء وفقا لمبدأ العرض والطلب مثله مثل أي سلعة أخرى وفي الغالب فإنه يعكس القيمة الحقيقية للعملة، إن حجم السوق الموازية للصرف يعتمد على نوع العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف، فإذا كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية فيتطور وينمو سعر الصرف الموازي بسرعة أما إذا تم تلبية بعض من هذه العمليات من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية فيقل حجم السوق الموازي، ويتضح هذا جليا من خلال مراحل تطور الدينار الجزائري، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(02)تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر مقابل اليورو

السنة	السعر الرسمي	السعر الموازي	قيمة الانحراف
2001	72.25	85	12.75
2002	78	96	18
2004	86	120	34
2005	91.3	94.5	3.2
2006	93.6	100	6.4
2007	99.7	105	5.3
2008	107	120	13
2009	101	125	24
2010	103	127	24
2011	102	142	40
2012	103	150	47
2013	105	141	36
2014	107	165	58
2015	117	172	55

المصدر: توهامي محمد رضا، دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر، أطروحة لنيل لشهادة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2018-2019، ص 238

من خلال الجدول رقم (02) يلاحظ انخفاض مستمر لسعر الدينار مقابل اليورو سواء في السوق الرسمي أو الموازي؛ إلا أن قيمة الانحراف بين السعرين الرسمي والموازي عرفت ارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة منذ 2012؛ حيث فاقت عتبة 47 دج لتصل إلى 58 دج سنة 2014، في حين لم تتجاوز عتبة 24 دج قبل ذلك، وهذا ما يثبت الطلب المرتفع للعملة الصعبة في السوق السوداء وازدهار هذا النشاط الذي لا تكاد تخلو أي ولاية من ولايات الوطن من سوق شبه منظم وسط المدينة ينتشر فيه باعة العملة علنا أمام الجميع يبيعون ويشترون مبالغ طائلة من العملة الصعبة. [1]

الفرع الرابع: انخفاض المخاطر المترتبة عن نشاط تبيض الأموال

حيث أن انخفاض العقوبات الرادعة والمخاطر المترتبة على الانغماس في سلوك أو نشاط غير مشروع هي من أهم أسباب انتشار تبييض الأموال في الجزائر، فالعقوبة المنصوص عليها في القوانين لا تشكل رادعا عن ارتكاب أعمال فاسدة، ناهيك عن أن ضعف الإشراف الحكومي بعيدا عن المركز، وإضفاء الطابع الشخصي على العلاقات الاقتصادية والفضائح المالية، ساهمت وأدت إلى تقويض معايير السلوك الرسمي والخاص على حد سواء اللازم العمل بها في حالة حدوث تجاوزات.

وبالرغم من أن الحكومة أعلنت في مناسبات عدة عزمها على القضاء على نشاط تبييض الأموال، فإنها فشلت في ذلك حتى الآن، حيث أن الحكومة عاجزة عن التصدي لهذه الظاهرة.

يأتي هذا في وقت تشهد فيه البلاد أزمة اقتصادية خانقة بسبب التراجع الحاد لمداخليها من النفط والغاز، إذ تراجع احتياطي النقد الأجنبي وفق تصريحات رسمية إلى 114 مليار دولار بنهاية سنة 2016، بعد أن كان حوالي 190 مليارا نهاية سنة 2013.

كما أن الحكومة "قامت من خلال موازنة 2017 باعتماد سعر شبه ثابت للدينار خلال الثلاث سنوات القادمة وهو دولار واحد مقابل 108 دنانير [2]، وهو الأمر الذي أدخلها في ورطة حقيقية، لأنها كانت تحدد السعر الرسمي للعملة وفقا لعدة مؤشرات اقتصادية منها قيمة الدينار في السوق الموازية.

---

[1]- https: //www.aljazeera.net بتاريخ 2022/03/01 الساعة 1545

[2]- https: //www.echoroukonline.com نشر بتاريخ 2013/12/17 اطلع بتاريخ 2022/03/14 الساعة 10: 25

الفرع الخامس: البطالة

ترجع الهيئات الحكومية البطالة إلى عدة أسباب اهمها:

1-الزيادة السكانية حيث زاد عدد السكان في الجزائر خلال 20 سنة الأخيرة بحوالي الضعف وأن الجزء الأكبر من سكانها يقترب من أعمار 35 سنة بما يعني زيادة في قوة العمل.

2-التحول للنظام الاقتصادي الحر وتوقف الدولة عن تشغيل الخريجين.

3-اتجاه حاملي الشهادات بعد استكمال مسارهم الدراسي إلى البحث عن وظائف في قطاع الوظيفة العمومية، بحثا عن الاستقرار ومسار مهني مضمون من النواحي الاجتماعية والمادية.

4-اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف باقي القطاعات الذي لا يمثل سوى 2 %من الميزان التجاري الجزائري .

5-استمرار المتقاعدين في تقلد المسؤوليات بالإدارات العمومية، حيث كشفت المديرية العامة للوظيفة العمومية أن 944 20 عون وموظف تجاوزوا السن القانونية للتقاعد المقدرة ب 60 سنة ودخلوا سن الشيخوخة[3]، لكنهم ما زالوا يشغلون مناصبهم بحجة ضرورة الاستفادة من خبرات الموظفين القدامى.

الجدول رقم (03)تطور عدد سكان الجزائر (2000– 2018)الوحدة: بالمليون نسمة

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2011	2014	2015	2016	2017	2018
عدد السكان	30.4	31.3	32.3	33.4	34.5	35.9	36.7	39.1	39.9	40.6	41.3	42.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

إن المعرفة المعمقة بالمفاهيم الخاصة بسوق العمل ومؤشراته تحتل مكانة خاصة في الفهم الجيد لديناميكية واختلال سوق العمل، والجدول التالي يوضح تطورات معدل البطالة في الجزائر .

الجدول رقم (04)تطور معدلات البطالة في الجزائر (2000–2011)

السنة	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة	28.89	27.3	23.7	17.7	15.3	12.8	13.8	11.3	10.2	10	10

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الجدول رقم (05)تطور معدلات البطالة في الجزائر (2012-2018)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	11.5

المصدر: موقع مجلة أفاق علمية، المجلد 12، العدد 5، 2020. https: //www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/232/12/5/133578

إن ارتفاع معدل البطالة الذي وصل سنة 2000 إلى 28.89% أدى بأفراد المجتمع الجزائري إلى العمل في أنشطة غير مشروعة مثل (الحرف التقليدية، المتاجرة في العملات الأجنبية ، التهريب عبر الحدود للسلع والمنتجات المستوردة ، تجارة المخدرات)، فتظهر الإحصائيات أن أكثر من 62 % ممن يتاجرون في المخدرات هم من فئة البطالين، وهذا شيء إن دل فإنما يدل على أن البطالة في الجزائر وما يترتب عليها من مضاعفات وصعوبات سبب مباشر في استفحال ظاهرة الاتجار في أنشطة غير مشروعة، وبالرغم من المجهودات التي بذلتها السلطات الجزائرية والتي أدت إلى انخفاض معدل البطالة ليصل إلى 11.5% سنة2018، لكن نسبة البطالة المسجلة لدى الشباب تفوق ضعف هذه النسبة حيث قدرت ب 28.3 % دون أن ننسى النسبة المرتفعة للبطالة لدى فئة النساء والتي تقدر ب 20.7 %[1]، فولوج النساء سوق العمل وتحسن مستواهم التعليمي كلها عوامل ساهمت في تفاقم حدة البطالة، فارتفاع نسب البطالة وعجز الحكومة احتواء القوى النشطة والوافدين الجدد لسوق العمل كلها عوامل تساهم في انتشار الأنشطة الغير مشروعة التي تعمل في عدة مجالات، حيث تمثل الملاذ للهاربين من شبح البطالة.

[1]-بن تركي أمينة زعموم صبرين ، الاقتصاد الموازي في الجزائر- أسبابه ونتائجه -، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تيسمسيلت، سبتمبر2019 ص 8

المطلب الثاني: مصادر الأموال المبيضة في الجزائر

الفرع الأول: تجارة المخدرات

أصبحت ظاهرة تجارة المخدرات تهدد المجتمع الجزائري بصفة حقيقية وخطيرة نظرا لتشعبها وتعدد جوانبها وقد تطورت ظاهرة المخدرات في الجزائر منذ سنة 1975 أين تم ضبط ما لا يقل عن ثلاثة (03) أطنان من راتنج القنب [1] وتوقيف مرتكبي عمليات التهريب، كما سجلت عملية أخرى قي سنة 1989 تمثلت في حجز أكثر من طنين(02) من نفس المادة وإيقاف حوالي 250 شخص، وتعتبر سنة 1992 منعرجا خطيرا بالنسبة للظاهرة حيث تم حجز 07 أطنان من راتنج القنب [2]، رغم ان هذه الأرقام لا تمثل في الواقع إلا جزء ضئيل من التجارة الحقيقية للظاهرة.

و توضح إحصائيات أن هناك تطورا متزايدا لكميات المخدرات المحجوزة سنويا، والتي لا تشكل في الحقيقة سوى جزءا صغيرا من كمية المخدرات المتداولة، والجدول الموالي يوضح لنا حجم كميات القنب المحجوزة سنويا خلال الفترة (2000 – 2009).

---

[1]–لبوازدةأحلامحاج مرابط حليمة، دور البنوك في مكافحة جريمة غسيل الاموال، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2018-2019 ص 83.

[2]–مجلة تنوير، العدد الثالث، سبتمبر 2017، جامعة بسكرة

جدول رقم(06): حجم كميات القنب المحجوزة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2015

(الوحدة – طن)

السنة	الكميات المحجوزة من القنب
2000	6.262
2001	4.826
2002	6.110
2003	8.068
2004	12.373
2005	9.644
2006	10.046
2007	16.595
2008	38.037
2009	74.643
2010	23.041
2011	53.323
2012	157.382
2013	211.512
2014	181.942
2015	126.685

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها.

من خلال الجدول نلاحظ أن كميات القنب المحجوزة في تزايد مستمر خلال الفترة (2000-2008)، حيث بلغت أقصاها (38.037)طن سنة 2008، بالإضافة إلى الاتجار بالقنب الهندي والذي يعرف رواجا كبيرا في بلادنا، حيث سجلت مصالح مكافحة المخدرات عددا كبيرا من العمليات لحجز الكوكايين والهيروين والتي تدخل الجزائر بواسطة الطرود البريدية الآتية من أوروبا عن طريق الشحن في البواخر والطائرات، كما أن هناك كميات أخرى تأتي من البلدان الواقعة جنوب الصحراء، من خلال شبكات لها نقاط اتصال بالعاصمة وفي مراكز حضرية أخرى من الوطن، ورغم ذلك إلا أن الاتجار بهذا النوع من المخدرات يظل محدودا جدا بسبب تكلفته المرتفعة ، والحديث بلغة الأرقام لا يتوقف عن هذا الحد فالظاهرة مستمرة والواقع يقول أن هذه الآفة أخذت منزلقا خطيرا لأنها تتقدم بسرعة مذهلة حتى انتشر استهلاكها بين

الذكور والإناث من مختلف الأعمار والمستويات، والكارثة أنها تمس فئة الشباب، وهي الفئة الأكثر حيوية في المجتمع الجزائري.

الشكل رقم (01)التمثيل البياني لكميات القنب المحجوزةالفترة (2000-2015)

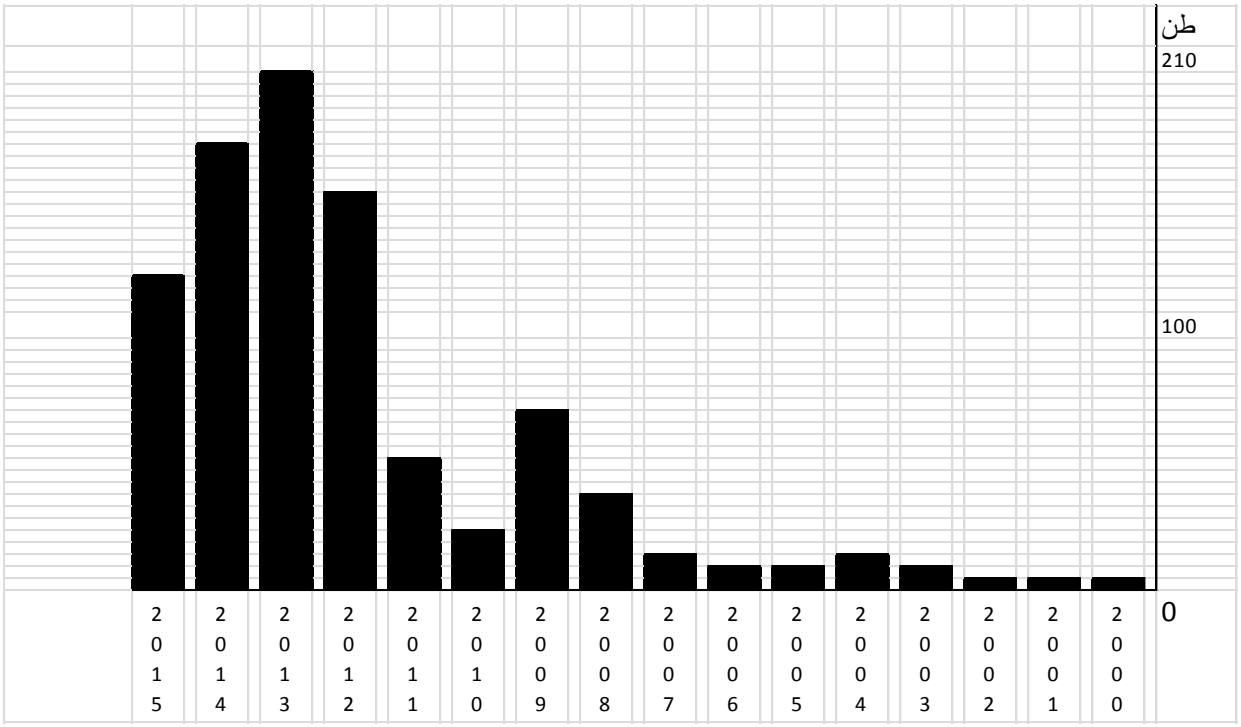

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (06).

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أن كميات القنب المحجوزة غير مستقرة وغير ثابتة خلال القترة (2000-2002) فقد تميزت بالاضطراب صعودا ونزولا دون أن تتجاوز الكمية المحجوزة 7 أطنان، ولكن ابتداء من سنة 2008 أصبحت الكمية المحجوزة من القنب تتزايد من سنة إلى أخرى وبلغت أقصاها (211.512)طن سنة 2013، بالإضافة إلى الاتجار بالقنب الهندي والذي يعرف رواجا كبيرا في بلادنا، حيث سجلت مصالح مكافحة المخدرات عددا كبيرا من العمليات لحجز الكوكايين والهيروين والتي تدخل الجزائر بواسطة الطرود البريدية الآتية من أوروبا عن طريق الشحن في البواخر والطائرات، كما أن هناك كميات أخرى تأتي من البلدان الواقعة جنوب الصحراء، من خلال شبكات لها نقاط اتصال بالعاصمة وفي مراكز حضرية أخرى من الوطن، أما في سنة 2008 فقد تم إيداع حوالي 28 فلاح الحبس ومتابعة آخرين [1]، نظرا

[1]-مجلة تنوير، العدد الثالث، سبتمبر 2017، جامعة بسكرة

لاكتشاف السلطات العمومية ان هؤلاء المستثمرين الفلاحين حولوا الدعم الفلاحي المقدم لهم من طرف الدولة من استغلاله في زراعة مختلف المحاصيل الموسمية إلى زراعة الأفيون، وتشير أرقام المديرية العامة للأمن الوطني على المستوى الوطني إلى حجز 1897كلغ من القنب الهندي في السداسي الأول من سنة 2009، و350غرام من الهيروين، 495غرام من الكوكايين.و 41غرام من "الكراك"، إضافة إلى 22799قرص مهلوس، ويمثل الجدول التالي حجم المخدرات المحجوزة من طرف مصالح الشرطة القضائية من 2016الى 2021، اما أكثر أنواع المخدرات انتشارا في الجزائر فتتمثل في كل من القنب الهندي (الكيف، الزطلة)والمؤثرات العقلية (الكاردينال، ديزيبام، تارنكسان، لارطان)

الجدول رقم(07)حجم المخدرات المحجوزة من طرف مصالح الشرطة القضائية (2016-2021)

النوع	2016	2017	2018	2019	2020	2021
القنب الهندي	109.089 طن	52.609 طن	31.936 طن	55.133 طن	88.702 طن	66.640 طن
الهيروين	1403.823 غ	2120.965غ	4324.22غ	304.105غ	2372.278غ	1855.982غ
الكوكايين	59099.411غ	6279.407غ	671887.09غ	315759.404غ	32353.827غ	502858.86غ
قرص مهلوس	1072394ق	1201792ق	18078843ق	2085923ق	6045289ق	5037472ق

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها

ويمكن تحديد حجم الكارثة المتعلقة بالمخدرات بواسطة تحديد حجم العمليات التي تم إبطالها من قبل مصالح الدرك الوطني خلال الفترة (2004-2016) الموضحة بالجدول الأتي:

جدول رقم(08):حجم المخدرات التي تم إبطالها والموقوفين خلال العمليات(2004–الثلاثي الأول من 2016)

العام	العمليات	الاشخاص المتورطون			حجم المخدرات
	المعالجة	المواط	الاجان	حالة	
2004	5741	821	97	00	38953799.9
2005	6185	861	85	00	22699930.1
2006	6880	978	90	218	8678246.81
2007	6683	977	102	190	61064253.7
2008	7358	108	121	305	16069228.5
2009	7680	112	82	248	7961483.81
2010	6866	964	56	148	6353811.70
2011	7473	104	123	264	54230796.0
2012	12109	165	136	420	63733559.6
2013	13989	190	96	338	5406598.77
2014	11130	152	183	398	10979502.9
2015	15392	202	98	373	87865849.6
/03/01	7467	975	49	280	7174826.87
المجموع	11495	159	131	318	391171888.

المصدر: موقع من الانترنت

https: //www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/232/12/5/133578 -

إن عدد الأشخاص الذين تم إيقافهم خلال هذه الفترة عرف ارتفاعا حسب إحصائيات صادرة عن مصالح الدرك الوطني سنة 2015، فإن تجارة المخدرات والأقراص المهلوسة قد عرف ارتفاعا كبيرا حيث تم توقيف 9806شخص وحجز قرابة 85156.47 غ من الكوكايين، وحجزت ذات المصالح 496839 قرص مهلوس وهو مايؤكد خطورة الظاهرة. [1]

كما عرفت كمية القنب الهندي المحجوزة ارتفاعا كبيرا خلال السنوات العشر الأخيرة حيث بلغت 614 طنا خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2013 حسب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان.

[1]-https ;//www.aps.dz/ar/societe/100642-88-2020 بتاريخ 2022/03/14 الساعة10: 20

بحيث انتقلت من أكثر 8 أطنان سنة 2008 إلى أكثر من 211طن سنة 2012، كما أن هذه الأرقام تسير إلى الارتفاع الكبير لكمية القنب الهندي المحجوزة والقادمة من المغرب والذي حافظ على الصدارة في قائمة الدول المصدرة للقنب الهندي (الحشيش) نحو البلدان الأوروبية وأضاف المدير العام لنيابة الديوان ان كمية القنب الهندي التي تم حجزها في الجزائر سنة 2004 تجاوزت 12 طنا ومنذ سنة 2008 تجاوزت الكمية المحجوزة 38 طنا لتبلغ 157 طنا سنة 2012.

وتم حجز أكثر من 88 طنا من القنب الهندي في الجزائر خلال سنة 2020، منها 55ر52 بالمائة بغرب البلاد، حسب حصيلة للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها الذي يشير إلى أن الكمية المحجوزة سجلت زيادة "كبيرة" مقارنة بعام 2019، وفي الجنوب الغربي تم حجز أكثر من 5 أطنان من الكيف المعالج وأزيد من 517 ألف قرص مهلوس سنة2020. [1]

اما بالنسبة للشهرين الأولين لسنة 2022 فالكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية على الصعيد الوطني من قبل مصالح المكافحة الثلاث (الدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني والجمارك)فهي كمايلي[4]:

- 13 584.567كلغ من راتنج القنب،
- 678.8 غ من حشيش القنب،
- 252.323 غ من بذور القنب،
- 5 638.588 غ من الكوكايين
- 2 298.6 غ من الهيروين.
- 1 832 359 قرص من مختلف أنواع المؤثرات العقلية و 61 قارورة من سوائل المؤثرات، بالإضافة إلى اكتشاف وإتلاف 100 نبتة من نبتات القنب.

[1]–عبد الرؤوف مليط، سياسة مكافحة تبييض الأموال في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعةالجزائر، 2013/2012

الفرع الثاني: عمليات التهريب

تشتهر الجزائر بعمليات التهريب التي تقوم بها جماعات عابرة للحدود ومن أكثر السلع تهريبا في الجزائر تهريب السجائر الأجنبية، فخلال فترة بين 1جانفي وأخر جوان 2004 تم حجز أكثر من 1.5 مليون علبة[2] من مختلف الأنواع من قبل مصالح الدرك الوطني على الحدود الجنوبية كما حجزت نفس المصالح أكثر من 04 ملايين علبة سجائر سنة 2003[(1)]، كما قامت إدارة الإعلام والعلاقات العامة للمديرية العامة للأمن الوطني بمعالجة فرق شرطة الحدود الجوية شهر جانفي 2015 ل06 قضايا متعلقة بمحاولة تهريب السجائر خارج الوطن أسفرت عن حجز 2760 علبة سجائر من مختلف العلامات مع توقيف 6 أشخاص متورطين تم تقديمهم أمام الجهات القضائية المختصة، وحسب ذات المصدر فإن الصحراء أصبحت تعرف أكثر لنشاط شبكات التهريب المختصة في تجارة السجائر والإقبال عليها، نجد أيضا تهريب المرجان نحو تونس فرغم حضر نشاط استخراج المرجان من البحر سنة 2001 تؤكد المصادر ان النهب متواصل بسرية بعرض البحر وفي ذات الإطار تمكنت شرطة الحدود الجوية بمطار هواري بومدين يوم 01 فيفري 2015 من توقيف شخص من جنسية أجنبية، 29 سنة حاول تهريب 156 غرام من المرجان عبر مطار هواري بومدين الدولي لوجهة مجهولة، وهناك العديد من المواد المهربة أيضا اهمها: مواد البناء، الملابس، السيارات، المشروبات الكحولية.....الخ، كما يعتبر المازوت المادة الأكثر تهريبا إلى تونس، حيث يتميز المازوت بسعره المنخفض في الجزائر وغلائه في تونس (ففي الجزائر عندما كان سعره 70.13 دج وصل في تونس إلى 9.6 دينار تونسي) أي حوالي 40 دينار جزائري بالعملة الوطنية.

وبانتهاء النصف الأول من سنة 2013 كشف وزير الداخلية السابق في تصريحاته ان 25 بالمائة من إجمالي الوقود الذي يمول ولاية تلمسان يهرب ويأخذ طريقه خارج الحدود، كما صرح وزير الطاقة والمناجم السابق عن ارقاما وإحصائيات تؤكد بأن تهريب الوقود اخذ أبعادا خطيرة وان اكثر من 5.1 مليار لتر من الوقود تحول سنويا إلى الخارج بطريقة غير قانونية ما يمثل قيمة 1 مليار دج أي 100 مليار سنتيم، في اشارة ضمنية إلى انتعاش التهريب نحو المغرب وتونس، خاصة بعد أن أقرت المملكة الزيادة مرتين على أسعار الوقود، الأمر الذي وسع في هوامش ربح المهربين في الجزائر، حيث أن الكمية المهربة تسمح بتزويد 600 الف سيارة

[(1)]–مجلة تنوير، العدد الثالث، سبتمبر 2017، جامعة بسكرة

خارج حدود البلد، كما تم في بداية سنة 2014 حجز مايزيد عن 60.000 لتر من الوقود وتوقيف 9 مهربين[1] من قبل فرق الوحدات الإقليمية لمغنية

والغزوات (تلمسان)حسبما افاد بيان لقيادة الدرك الوطني، وأوضح نفس المصدر ان " عناصر فرق الوحدات الإقليمية لمغنية والغزوات المدعمة بعناصر وحدات الأمن والتدخل لتلمسان قامت بحجز على مستوى 16 مستودع بمغنية ومستردة وفاقة" 62.165 لتر من الوقود معبئة في 2214 صحيفة وبرميلين وكذا مضختين، وأشار نفس المصدر ان هذه العملية سمحت بتوقيف تسعة مهربين. [2]

من الملاحظ أن التهريب تفاقم ومس العديد من المواد والسلع، وهو ما يوضحه الجدول الموالي الذي يبين عدد القضايا الجمركية المعاينة خلال الفترة من 2000 إلى 2006 .

جدول رقم(09) حجم ظاهرة التهريب في الجزائر من خلال عدد القضايا الجمركية في الفترة (2000-2006)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد القضايا المعاينة	2625	2243	1316	2067	2293	1999	2724

المصدر: مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 129.

من خلال الجدول يتضح أن حركات التهريب عرفت رواجا كبيرا ، وذلك راجع إلى عدم الاستقرار الأمني والسياسي مما رفع من حالات تهريب السلاح والأموال ، حيث قامت مصالح الأمن الوطني بإحباط محاولة تهريب أكثر من 500.000 أورو على مستوى الحدود الجوية خلال الثلاثي الأول من سنة 2022. [3]

[1]-بن عيسى بن علية، جهود واليات مكافحة ظاهرة غسيل الاموال في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010 ص128

[2]-مجلة تنوير، العدد الثالث، سبتمبر 2017، جامعة بسكرة ص 42-44

[3]-قناة النهار نشر بتاريخ 2022/04/25 الساعة 22: 30

الفرع الثالث: الرشوة والفساد

تعد الرشوة أو ما يعرف بالفساد السياسي من الجرائم الاقتصادية المولدة للأموال غير المشروعة، وقد تعددت وتنوعت آلياتها في الجزائر مستغلة بذلك أصحاب النفوذ لإدخال سلع محضورة أو عليها رسوم، حيث احتلت الجزائر المرتبة 100 سنة 2014 بعدما كانت تحتل سنة 2013 المرتبة 106 بتراجع 6 مراتب[1].

ومن جانب استغلال النفوذ في الجزائر، يحدث خاصة من طرف المسئولين الكبار في الهيئات المالية والمصرفية ، ولكي يتمتع المسؤولون الفاسدون بمنافع أنشطتهم غير المشروعة، لابد لهم من أن يخفوا منشأ أموالهم، هذا هو تبييض الأموال، الذي ينطوي على تمويه المنشأ غير المشروع لعائدات الجريمة إضافة إلى جرم الإخفاء المنفصل ويتم ذلك أساسا على ثلاث مراحل: إدخال هذه العائدات في النظام المالي (توظيفها)، والضلوع في صفقات شتى يقصد منها التعتيم على منشأ الأموال والمسار الذي اتخذته (الإبطان)، ودمج الأموال بذلك النحو في الاقتصاد المشروع من خلال صفقات مشروعة ظاهريا (الدمج) [2]، وفي أخر تصنيف لمنظمة الشفافية الدولية لسنة 2009، تراجع تصنيف الجزائر بشأن الفساد إلى المرتبة (111) أي خارج الدول المائة الأولى التي تتعامل بالرشاوى والفساد، وقد احتلت الجزائر المرتبة 92 سنة 2008، وفي سنة 2006 كانت الجزائر ضمن القائمة السوداء التي ضمنت 30 بلد، وقد جاء تراجع ترتيب الجزائر بسبب استمرار بعض القطاعات في التعامل مع دول لا تجد حرجا في دفع الرشاوى والعمولات في التعاملات التجارية، أو من اجل نيل مشاريع والفوز بصفقات.

ويعتبر مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية من أبرز المؤشرات المعتمد في تحديد درجات الفساد، حيث يتولى تصنيف 180دولة وفقا لمدركات فسادها في قطاعها العام، ووفقا لتقرير سنة 2017 فقد احتلت الجزائر الرتبة 112 ب 33نقطة على مقياس الفساد من أصل 100 نقطة[1]، ما يصنفها ضمن أكثر الدول فسادا، الشيء الذي يعكس لنا حجم الفساد المنتشر في الإدارات العمومية من رشوة وبيروقراطية، فهو يعيق الاستثمارات والنمو الاقتصادي، ويحول دون تحقيق مبدأ عدالة الفرص ما يجعل المواطنين يفقدون ثقتهم في القطاع الرسمي ويتجهون نحو القطاع غير الرسمي بالرغم من مساوئه.

---

[1]- مجلة تنوير، العدد الثالث، سبتمبر 2017، جامعة بسكرة ص 44

[2]- اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد http: //gopacnetwork.org/ar/programs .

أما عن اكبر مثال الفساد والرشوة والتي جرى من خلالها استنزاف الخزينة العمومية والفتك بأموال الشعب"فضيحة بنك الخليفة "، فلم تكن فضيحة الخليفة والخسارة التي تكبدتها الخزينة العمومية المقدرة ب8700 مليار سنتيم أي ما يعادل 1.7 مليار دولار سوى مثالا للفوضى التي تميز قطاع المصارف في الجزائر. [1]

و تقدر قيمة المبالغ المختلسة سنويا من المصارف بأكثر من 500 مليار سنتيم، كما يتم بيع الوظائف مقابل مبالغ مالية معينة .

إلا أن الدراسات والإحصائيات تشير إلى أن قيمة الأموال المختلسة في تصاعد مستمر وتأتي في مقدمة هذه الاختلاسات تلك الواقعة في البنوك، كفضيحة اختلاس 13200مليار سنتيم أي ما يعادل 1.5 مليار دولار من البنك الصناعي والتجاري، التي قام بها مديرو وكالة البنك التجاري والصناعي بوهران بالإضافة إلى اختلاس 3200مليار سنتيم من البنك الوطني الجزائري واختلاس 2000مليار سنتيم من وكالة بوزريعة لذات البنك[2].

ويرجع بعض المحللين أسباب زيادة جرائم الفساد عموم أَو الجرائم الاقتصادية وقضايا الاختلاس والرشوة خصوصاً، في السنوات الأخيرة إلى عدم نجاعة آليات المراقبة التي تعتمدها الجزائر في متابعة صرف الميزانيات الضخمة المخصصة لتمويل مشاريع البنية التحتية ، وترتيب الجزائر ضمن مؤشر الشفافية يدل علي اتساع رقعة الفساد من سنة إلي أخري، والجدول التالي وضح ذلك:

الجدول رقم(10) مستوي مؤشر الفساد في الجزائر الفترة (2012-2016)

السنة	مستوي المؤشر/10	الترتيب عالمياً
2012	3.4	105
2013	3.6	94
2014	3.6	100
2015	3.6	88
2016	3.4	108

المصدر: شعبان فرح، ورقة عمل حول التدابير الوقائية ضد تبييض الأموال في البنوك الجزائرية.

[1]- بنتركي أمينة زعموم صبرين ، الاقتصاد الموازي في الجزائر- أسبابه ونتائجه -، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تيسمسيلت، سبتمبر2019 ص 7.

[2]- موسوعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة-iqtissad.biogspot.com//; https بتاريخ 2022/02/17

من الجدول رقم نلاحظ أن مستوي المؤشر أقل من 10/5 خلال الفترة الممتدة من 2012-2016 وهو ما يدل علي أن ظاهرة الفساد والرشوة لازالت تسود الاقتصاد الجزائري بالرغم من كل الإجراءات المتخذة لمكافحتها.

الفرع الرابع: الهجرة غير الشرعية

عرفت الهجرة غير الشرعية في الجزائر تطورا رهيبا منذ مطلع التسعينات تمثلت في دخول رعايا أفارقة من دول جنوب الساحل الإفريقي كنيجيريا الكاميرون، زامبيا، الزائير، غانا، وشكلوا شبكات عملاقة تمارس مختلف أنواع التزوير والتهريب والتجارة المحرمة، وأحصت مصالح الدرك الوطني في الجزائر عدد الدول التي يتدفق منها هؤلاء المهاجرين ب 48 دولة معظمها افريقية من بينها تونس والمغرب إضافة إلي بلدان أوروبية وعربية، يتم انتقال هؤلاء المهاجرين اما بالتواطؤ أو الرشوة أو بمساعدة شبكات متمرسة تنشط علي الحدود والمسالك الصحراوية والجبلية الوعرة حيث تغيب رقابة الدولة وتسيطر جماعات من المهربين.

لقد عرفت هذه الطاهرة تطورا كبيرا في الجزائر، حيث أصبحت ترعاها شبكات منظمة .

وهناك نوعين من الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

1-هجرة الأفارقة نحو الجزائر وذلك نظرا للظروف المعيشية المتردية في بلدانهم الأصلية (مالي، النيجر، ودول الساحل الإفريقي).

حيث تعرف الهجرة غير الشرعية ارتفاعا ملحوظا من سنة لآخري (أنظر الجدول رقم 11 الذي يبين عدد القضايا المتعلقة بالهجرة السرية خلال الفترة من 2004 إلي 2010).

الجدول رقم (11)عدد قضايا الهجرة غير الشرعية للفترة الممتدة من 2004 إلي 2010

السنة	2004	2005	2006	2007	2006	2007	2008
قضايا الهجرة السرية	1651	1985	1162	2155	2217	2648	2065

المصدر: عبد الرؤوف مليط، سياسة مكافحة تبييض الأموال في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2013/2012، ص119

2-هجرة الجزائريين إلي أوربا عبر السواحل: ويتم كل ذلك بالتواطئ أو الرشوة أو بمساعدة شبكات متمرسة تنشط علي الحدود حيث تغيب مصالح الأمن.

وفيما يلي جدول يوضح عدد الجزائريين الموقوفين في إطار الهجرة غير الشرعية من سنة 2000 إلى سنة 2007

جدول رقم (12)عدد الجزائريين الموقوفين في إطار الهجرة غير الشرعية الفترة(2000 – 2007)

	2000	20001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
القضايا	17	10	17	6	7	21	73	114	151
الذكور	881	707	57	12	9	39	21	/	42
الاناث	9	7	0	0	1	0	1	/	0
المجموع	890	714	57	12	10	33	22	1071	42
اودع الحبس	495	479	6	0	4	2	0	625	4
افراج مؤقت	395	235	51	12	6	31	22	235	38

المصدر: موقع مجلة أفاق علمية، المجلد 12، العدد 5، 2020. https: //www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/232/12/5/133578

وبتحسن الوضع الأمني في الجزائر بداية سنة 2000 بدا الكثير من الأجانب يهاجرون إليها، وإذا قارنا إحصائيات الهجرة السرية للسنتين 2006و2007 نجد إن معدلها في تزايد مستمر حبث أن عدد المرشحين للهجرة تزايد بنسبة 50 بالمائة في سنة 2007 أين بلغ عدد الأشخاص الموقوفين 1071 بالمقارنة مع سنة 2006، كما أوقفت مصالح الدرك الوطني 714 شخص وإيداع الحبس 479 شخص سنة 2001 وإيداع 625 شخص بالحبس سنة 2007 بنسبة زيادة تقدر ب 90 بالمائة مقارنة بسنة 2006، اما خلال الثلاثي الأول من سنة 2008 قامت وحدات الدرك الوطني بمعالجة مايلي[1]:

- معاينة 12 قضية متعلقة بالهجرة السرية، توقيف 100 شخص بتهمة الهجرة السرية.
- إيداع 51 شخص بالحبس.
- الإفراج المؤقت عن 49 شخص.

[1]-مجلة تنوير، العدد الثالث، سبتمبر 2017، جامعة بسكرة ص 45

و كشف رئيس قسم الشرطة القضائية بقيادة الدرك الوطني، أن الجزائر أحصت أكثر من 10 الاف مهاجر غير شرعي من جنسية افريقية تم توقيفهم خلال سنة 2021. [1]

و أوضح ذات المصدر حول "المقاربة الإجرامية والعملياتية حول المتاجرة بالمهاجرين وعلاقتها بالجريمة العابرة للحدود" أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة نحو الجزائر تشهد ارتفاعا متزايدا منذ سنة 2016 "، مبرزا أنه في سنة 2021 "تضاعف" عددهم لا سيما بعد تخفيف الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها بسبب فيروس كورونا (كوفيد- 19) ليصل الي 10.889 مهاجر غير شرعي من جنسيات افريقية ألقي القبض عليهم، مقابل 5825 مهاجر إفريقي تم توقيفهم في سنة 2020.

وحسب ذات المسئول، تمكنت مصالح قيادة الدرك الوطني في الفترة الممتدة ما بين 2018 و2020، من تفكيك 445 شبكة للمتاجرة بالمهاجرين من جنسيات مختلفة تتكون من 1285 مجرم، وذلك عن طريق البر والبحر.

الفرع الخامس: الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي

تميز الاقتصاد الجزائري خلال حقبة الثمانينات بظاهرة تنامي الاقتصاد الخفي، والذي يحوي بين طياته العديد من الأنشطة الاقتصادية الخفية والتي تنتج عنها مدا خيل ضخمة لا تدخل غالبا في التقديرات الرسمية للدخل الوطني ولا تخضع للضرائب، وتؤكد الدراسات التي تمت في هذا المجال ضخامة حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر، فيري البعض أن الحجم الكلي لأنشطة الاقتصاد الخفي في الجزائر يمكن أن تتراوح بين 20 % إلي 30 % من الناتج الداخلي الخام، وأن إجمالي الأموال المتداولة داخل هذا القطاع تقدر بحوالي 80 مليار دولار من إجمالي الدخل الوطني، وقد انتشر الاقتصاد الخفي في الجزائر بصورة كبيرة، حيث أن بعض ربات البيوت تمارسن أعمالا يدوية كالخياطة تدر عليهم دخولا غير معلنة، كما قد ينخرط بعض الموظفين في أعمال أخري مرتبطة أو غير مرتبطة بوظائفهم بعد انتهاء العمل الرسمي تدر عليهم مداخيل أخري غير معلنة، بالإضافة إلي نشاطات أخري تدخل ضمن النشاطات المميزة للاقتصاد الخفي.

و لظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر العديد من الأسباب والعوامل التي أدت إلي توسيع رقعته، ولعل العامل الرئيسي هو النظام الاقتصادي الذي تبنته الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال، وهو النظام الاشتراكي (

[1]- https: //www.aps.dz/ar/societe/118275-2021-12-16-15-53-09 تاريخ 2022/04/11 الساعة 09: 00

اقتصاد موجه ومخطط) وما صاحبه من اختلالات هيكلية بعد التحول إلي نظام اقتصاد السوق، كما أدت سياسات التدخل الحكومي أحيانا في أسواق السلع وعوامل الإنتاج والصرف الأجنبي إلي نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية، وذلك من خلال التأثيرات التي مارستها علي هيكل الطلب والعرض والأسعار في الأسواق الرسمية، ومن أسباب انتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر نذكر أيضا مشكل جمود النظام الضريبي وعجزه عن مواجهة التطورات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وارتفاع معدلات الاستقطاع الضريبي من جهة أخري، والذي خلق في ظل ضعف العقوبات وتواضع إمكانيات الإدارة المنفذة حوافز قوية للتهرب والغش الضريبي باللجوء إلي ممارسة الأنشطة الخفية علي مختلف المستويات، وهو الشيء الذي زاد من حدة هذه المشكلة والتي ساعدت علي توسيع رقعة الاقتصاد الخفي.

دلت الدراسات الاقتصادية التي قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر (CNES) إلي أن هناك (200 ألف) تاجر و(700)سوق في الجزائر تنشط خارج القانون [1] أي خارج القنوات المعلوماتية عبر 12 ولاية في الشرق والغرب والشمال وحتي في المدن الجنوبية، كما تقدر بعض الأطراف أن هناك حوالي 14 بارونا من بارونات هذه السوق استولوا علي ما مقداره (1400 مليار دينار) [2]، فالسوق الموازية أصبحت بمثابة جنة ضريبية لبارونات الاستيراد تمارس فيها شتي أنواع التجاوزات، فمثلا دلت الدراسات علي أن معدل القرصنة في مجال البرمجيات في الجزائر يتجاور 84 % بينما المعدل الدولي المسموح به هو 34% [3]و هذه القرصنة هي شكل من أشكال تبييض الأموال، كما تنتشر في الجزائر ورشات التصنيع بشكل رهيب لكثير من المنتجات المقلدة كالألبسة والمواد والعطور وقطع الغيار بدون رخصة وبدون احترام للمقاييس الدولية المتعارف عليها، وفيما يخص ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر، قدر أحد المسؤولين بمديرية الضرائب الجزائرية حجم الظاهرة بـ 600 مليار دينار جزائري، أي حوالي 2.8مليار دولار، وتمثل هذه القيمة الضخمة الفترة ما بين (1990-2007)، حيث أودعت الجهات المختصة (1223)شكوي بهذا الشأن لدي مجالس القضاء، في حين جري التحقيق مع 900 شخص من طرف المصالح المختصة ظهر عليهم ثراء

---

[1]-طير أمينة خابوشابحة، اثار ظاهرة غسيل الاموال علي الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014-2015 ص 56-57.

[2]-الاخضر عزي، دراسة ظاهرة تبييض الاموال عبر البنوك، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، 26(1)جامعة الجلفة ص 88.

[3]-بن عيسي بن علية، جهود واليات مكافحة ظاهرة غسيل الاموال في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010 ص 126

مفاجئ، كما قدرت مصادر أخري نسبة التهرب الضريبي المستفحل في الجزائر بـ 40 % إن لم تكن أكثر، والجدول الموالي يبين نسبة الاقتصاد الخفي من الناتج المحلي للجزائر.

جدول رقم(13):حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر القترة: 2000 - 2013(النسبة%pib)

السنة	النسبة المئوية
2000	36.7
2001	34.62
2002	32.88
2003	32.13
2004	30.59
2005	31.48
2006	33.76
2007	33.57
2008	36.89
2009	35.21
2010	37.79
2011	36.42
2012	31.8
2013	30.24
المتوسط	**33.87**

المصدر: توهامي محمد رضا، دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2018-2019، ص 220

المبحث الثاني: أساليب تبييض الأموال في الجزائر

المطلب الأول: التحويلات البنكية إلي الخارج

أعلنت منظمة النزاهة المالية العالمية المتخصصة في مكافحة الفساد المالي أن تهريب رؤوس الأموال من الجزائر بلغ قرابة 16 مليار دولار خلال 10 سنوات [1] (2003-2013)، وهي الأموال الناجمة عن عائدات أنشطة الأعمال المشبوهة والجريمة والفساد.

وحتي إن كان تنصيف الجزائر يدخل في ترتيب لـ 145 دولة في العالم، إلا أن المرتبة الـ 46 تعتبر جد سيئة بالنسبة لبلد تعتبر فيه مكافحة هروب رؤوس الأموال واحدة من بين أهم أهداف وبرامج السلطة .

وذكرت وكالة رويترز التي نشرت التقرير السنوي السادس للمؤسسة أن الجريمة والفساد يستنزفان ما يقرب من تريليون دولار سنويا من الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل، حيث يؤدي اختفاء الأموال القذرة إلي أضرار بالغة بالمناطق الأشد فقرا في العالم، لدرجة أن الأموال غير الشرعية التي خرجت من الدول النامية بين 2003 و2012 تجاوزت6.6تريليون دولار بمعدل 9.4 % سنويا، وهو ما يعادل نحو ضعف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم.

ووفقا لأرقام المنظمة، فإن سنتي 2008 و2009 شهدتا أكثر هروب لرؤوس الأموال، ففي سنة 2008 بلغ حجم الأموال المهربة من الجزائر نحو الخارج قرابة 4 ملايير دولار[2]، وهو نفس المبلغ المهرب خلال العام الموالي، حتي وإن انخفض حجم الأموال المهربة في 2011 حيث بلغت 187 مليون دولار، ارتفعت بشكل رهيب في عام 2012 لتبلغ 2.6مليار دولار[3].

كما سبق لوزير التجارة الجزائري سابقا، أن صرح بأن قيمة الأموال المهربة سنويا تبلغ 18 مليار دولار في شكل فواتير استيراد مضخمة.

---

(1)- https: //www.echoroukonline.comنشر بتاريخ 2013/12/17 اطلع بتاريخ 2022/03/14 الساعة 10: 25

(2)- https: //www.echoroukonline.com نشر بتاريخ 2014/12/17 بتاريخ 2022/03/08 الساعة 11: 00

(3)- https: //www.echoroukonline.comنشر بتاريخ 2013/12/17 اطلع بتاريخ 2022/03/14 الساعة 10: 25

و عرفت ظاهرة تهريب العملة إلي الخارج تزامنا مع قدوم بعض التجار من دول أسيوية، خاصة الصين، وكذا عدد من الدول العربية، كمصر والأردن وسوريا، علي الاستثمار في الجزائر بفتح ورشات صغيرة عبر بعض البلديات، حبث يقومون بتحويل الأموال التي يجنونها من خلال نشاطهم الاستثماري إلي الخارج، أين سجلت مصالح الجمارك توقيف أشخاص من جنسيات جزائرية وأردنية ومصرية وصينية، تلجأ إلي إخفاء الأموال في الأحذية والأمتعة وحتي في الثياب لتحويلها إلي الخارج.

و من بين الفضائح والقضايا المتعلقة بتحويل الأموال إلي الخارج نجد أشهرها:

1- فضيحة بنك الخليفة: تأسست شركة الخليفة سنة 1990 علي ايدي مجموعة من الأشخاص من اجل تبييض أموالهم وبعد الفراغ الذي حدث في النقل الجوي الجزائري الناتج عن اختطاف طائرة فرنسية استغل أصحاب الشركة فرصة الاستثمار في مجال الطيران عام 1998 وتم إنشاء شركة الطيران للخليفة وبنك الخليفة المعتمد في 1998/07/27 والبالغ راسماله 5 مليون دينار في استقطاب مبالغ مالية معتبرة، نسبة فائدة قدرت مابين 12-17 % ومن عوامل تفجر أزمة بنك الخليفة سوء تسيير مسؤولي البنك من خلال التقصير في أداء المهام، وقد ترتب علي تصفية البنك انعكاسات بالغة الخطورة علي المودعين سواء كانوا صغارا ام كبارا خواص أو عموميين وعلي الاقتصاد الوطني حيث كلف الخزينة العمومية 100 مليار دينار جزائري[1]

وفي 26 ماي 2003، ترأست اللجنة المصرفية الجلسة التأديبية بحضور مسيرين (2) فقط للبنك المعني، وقد تم الاستماع إلي المدير المؤقت لتقديم نتائج التحقيق المحاسبي والمالي؛ فأكد أن الوضعية المالية لشركة المساهمة " آل خليفة بنك " تتميز بعجز في الموارد ملفق بتصاريح مزورة ويرجع هذا العجز في الموارد إلي:

[1]-مجلة تنوير، العدد الثالث، سبتمبر 2017، جامعة بسكرة ص 45

– تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج ، حيث أن أولي الضربات التي تلقتها إمبراطورية الخ ليفة تمثلت في إحباط محاولة تهريب مليوني أورو في حقائب بمطار الجزائر بتاريخ 2003/02/23، كما تبين فيما بعد أن الخليفة تمكن تحت غطاء التجارة الخارجية من تحويل 147 مليار دينار إلي الخارج[1].

- تراكم المستحقات للديون المعدومة علي مؤسسات تابعة.
- –مخالفات تنظيم الصرف المتزامنة مع اختلال الهيكل المالي.
- اختلاسات ضخمة في الموارد، ومخالفة القواعد المحاسبية والمهنية.

أدت هذه الوضعية من سوء التسيير إلي حالة خطيرة من فقدان السيولة التي سرعان ما تحولت إلي إعسار مالي وعدم القدرة علي التسديد لالتزاماتها عند فترة التحصيل وهو ما يؤكد ضياع الودائع، وبعد المداولة للجنة المصرفية وفق القانون تم اتخاذ القرارات الآتية

- سحب ترخيص بنك " آل خليفة بنك " من خلال تطبيق المادة 156 من القانون(90–10)المتعلق بالنقد والقر ض، المعدل والمتمم.
- تعيين مصف استنادا إلي المادة 157 من القانون (90–10)الموافق ل 14 ابريل 1990المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم[2].

وأكد محافظ بنك الجزائر بأن شركة ضمان الودائع المصرفية قد سددت 27000شيكا بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 2.4 مليار دينار لتعويض صغار المدخرين من عملاء " آل خليفة بنك " والتي لا تتجاوز ودائعهم قيمة 600.000 دينار جزائري[3].

2– فضيحة بنك الجزائر الصناعي والتجاري: تأسس في 1997/06/28 برأسمال قدره 1 مليار دج ومن تجاوزات البنك مايلي[4]

– منح التزامات مالية ل23 زبون تفوق 25% من الأموال الصافية له بتاريخ 2001/09/30 .

---

[1]–عبدالرؤوف مليط، سياسة مكافحة تبييض الأموال في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2013/2012 ص 29.

[2]–الجريدة الرسمية العدد 16 سنة 1990 ص 538.

[3]–نوفل سمايلي، مجلة الاقتصاد الجديد العدد 15 المجلد 02–2016 صفحة 296.

[4]–لبوازدةأحلامحاج مرابط حليمة، دور البنوك في مكافحة جريمة غسيل الاموال، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2018–2019 ص 95.

– منح قروض ل24 زبون تفوق 25 % من الأموال الصافية له بتاريخ 2001/12/31 .

وكشف رئيس الحكومة سابقا أمام أعضاء مجلس الأمة في 2003/06/08 عن ثغرة تقدر ب 7 مليار دينار لدي البنك الصناعي والتجاري ووصفه بأنه بنك استيراد فقط، فقد كلف خسائر بقيمة 800 مليون دولار.

3– فضيحة البنك الوطني الجزائري: يعتبر أول البنوك التجارية في الجزائر المستقلة، تم تأسيسه بموجب الأمر(66-178)الصادر في 13 جوان 1966 نتيجة لاندماج أربعة بنوك أجنبية، ومن أشهر المخالفات المصرفية التي سجلها نجد قضية اختلاس 3200 مليار سنتيم تعود أطوار القضية إلي نهاية سنة 2005 علي مستوي ثلاثة فروع للبنك، أين تم اكتشاف اختلاس مبالغ ضخمة منذ 2002، تعود لثلاثة سنوات من النهب المستمر والمستتر للمال العالم وكان سبب الاختلاس صعوبة حصول المراقبين علي المعلومات كون التسيير المصرفي هو تسيير تقليدي، كما ان المعطيات تشير الي ان هذه الفضيحة تقف وراءها اساسا شركتان: الأولي تختص في إنتاج الزفت وتعبيد الطرقات والثانية تنشط في قطاع النقل " النقل الازرق "ويعتقد ان لهما المسؤولية الكبيرة في تهريب الاموال من هذا البنك، حيث تم إيداع الحبس ستة مديرين فرعيين بما فيهم المدير العام السابق للبنك، بينما استطاع مدير فرع بنك بوزريعة من الفرار إلي لندن بمعية عائلته بالإضافة إلي محافظي الحسابات والمفتش العام، وتدور القضية حول تواطؤ كبار مسؤولي فروع البنك مع أحد العملاء عن طريق تأسيس 24 شركة وهمية وإصدار 1957 صك بدون رصيد، بعدما استفاد هذا العميل من قروض بنكية دون ضمانات وخصم لأوراق تجارية وهمية قبل وصول الإشعارات.

4– قضية بنك الفلاحة والتنمية الريفية : تم تأسيسه بموجب المرسوم رقم (82-206)الصادر بتاريخ 13 مارس 1982 لغرض تمويل الفلاحة ومتمماتها، تعرض بدوره لكبري الفضائح والأزمات المصرفية التي هددت استمراريته وكادت أن توقف نشاطه، في حين تم سحب الاعتماد من وكالتين تابعتين له.

سجلت المفتشية العامة لإدارة بدر في شهر نوفمبر 2005 ضياع مبالغ خيالية في صفقات مشبوهة بين متعاملين خواص تجاوزت 1700 مليار سنتيم أمكن استرجاع حوالي 500 مليار سنتيم وهي عملية مرتبطة بتعاملات مشبوهة لمسؤولي الوكالة بأوراق تجارية وهمية عرفت بقضية "سفتجات المجاملة"، التي هددت المركز المالي لوكالة بئر مراد رايس، إلا أن القضية عرفت إجراءات قضائية بطيئة ليبث فيها شهر مارس

2011 من خلال متابعة 9 من 25 متهما من إطارات البنك ومجمع ديجيماكس، وقد تراوحت الأحكام ما بين سنتين وعشرة سنوات أما الباقية فقد استفادوا من البراءة .

أما في منتصف سنة 2006 فقد سجل بنك البدر متاعب مالية كبيرة كادت أن تعصف بوجوده لو لا قرار إعادة تمويل البنك من طرف الحكومة، حيث سجل قضية اختلاس وتبديد 9 ملايين دولار[1] من وكالة رياض الفتح.

تعود هشاشة البنوك العمومية أساسا للإبقاء علي منح القروض ذات مردودية منعدمة لفائدة المؤسسات العمومية الكبري، إضافة إلي ديون غير عاملة متأتية من مؤسسة منحلة تعاني أزمات هيكلية، إلي جانب نقص المؤهلات والتخصص لإطارات البنوك العمومية في بيئة مصرفية تسودها الضبابية وعدم الإفصاح، ويشير بعض الخبراء أنه لو يتم تطبيق المعايير المصرفية الدولية في مجال تقييم الأداء لأدي إعلان إفلاس عدة بنوك عمومية بالنظر لوضعيتها المالية المتدهورة، خاصة في مجال القروض المتعثرة، إلا أنه لا يمكن أن نتجاهل الجهود المبذولة من الدولة ممثلة ببنك الجزائر للرفع من أداء البنوك وتعزيز أنظمة الرقابة من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية.

وعن تطور عمليات تبييض الاموال في البنوك الجزائرية نوضحها في الجدول الموال.

جدول رقم(14):المبالغ المبيضة في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2000-2007) الوحدة مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة	1.5	2	2	1.6	1.6	1.6	1.5	1.5

المصدر: موقع مجلة أفاق علمية، المجلد 12، العدد 5، 2020. https: //www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/232/12/5/133578

ومن اجل الحد من تحويل الأموال إلي الخارج قامت السلطات الجزائرية بتشديد الرقابة علي تحويل الأموال إلي الخارج حيث أعلنت وزارة المالية الجزائرية استحداث خلية (لجنة) يقظة لتشديد مراقبة ومتابعة تحويل الأموال إلي الخارج، بعد تزايد الحديث عن عمليات مشبوهة تزامنا مع الحراك الشعبي الذي تعيشه البلاد منذ بداية 2019.

[1]-نوفل سمايلي، مجلة الاقتصاد الجديد العدد 15 المجلد 02-2016 صفحة97

حيث أن اللجنة تضم كوادر ينتمون لوزارة المالية وجمعية البنوك والمؤسسات المصرفية (حكومية)، التي تضم ممثلين عن كافة البنوك والمصارف التي تنشط في البلاد.

وأسندت للجنة ذاتها مهمة التحقق من عمليات تحويل الأموال بالعملة الصعبة (النقد الأجنبي) من طرف البنوك ومدي مطابقتها لقانون الصرف المعتمد من المركزي الجزائري.

وستركز خلية (لجنة) اليقظة علي مراقبة 3 أنواع من علميات تحويل النقد الأجنبي من الجزائر نحو الخارج.

وتتعلق الحالة الأولي بعمليات استيراد السلع والخدمات، والثانية بالتحويلات المتعلقة باستثمارات لشركات جزائرية بالخارج ، أما الحالة الثالثة فتخص تحويل الأرباح المتأتية من استثمارات مباشرة بالجزائر لشركات أجنبية.

لأن التنظيم الجزائري لا يسمح إلا بإخراج ما يعادل 7500 دولار أمريكي نقدا للشخص الواحد عبر المنافذ الحدودية للبلاد، مع وجوب الحصول علي وثيقة سحبها من بنك معتمد[1].

المطلب الثاني: السوق الموازية

تشكل كل من الجزائر العاصمة، وهران، تيزي وزو نقاطا أساسية لبيع وشراء العملة الصعبة في سوق غير شرعية، فمثلا في الجزائر العاصمة يوجد كم هائل من الأشخاص يحملون أوراق العملات الصعبة (الاورو، الدولار، الجنيه الاسترليني)، تصل هذه العملات الي السوق الموازي عن طريق أشخاص يترددون علي البلدان الأجنبية للتهريب خاصة في فترات الاستيراد، وزبائن هذه الأسواق هم في الغالب أصحاب شركات ومكاتب تصدير واستيراد وسياح، ويعود الإقبال الكبير علي تحويل الأموال في السوق الموازية إلي انخفاض أسعار العملة في البنوك مقارنة مع أسعارها في السوق الموازية من جهة وكثرة الطلب عليها من جهة أخري، حيث لا يزال المواطن الجزائري يلجأ إلي هذه الأسواق، للحصول علي ما يكفيه من العملة الصعبة في حال كان مسافرا، خاصة وأن منحة السياحة ضئيلة جدا، إذ حددتها الدولة بـ 90 يورو (122 دولارا)[2]، وتم

[1]- https: //www.aa.com.t/ar/1452005 نشر بتاريخ 2019/04/14 بتاريخ 2022/03/08 الساعة 11: 20

[2]- https: //www.maghrebvoices.com بتاريخ 2022/03/01 الساعة 15: 40

تسقيفها ب 130 أورو سنويا[1]للشخص الراغب في مغادرة تراب الوطن، وتعتبر هذه المنحة من أضعف المنح مقارنة بدول الجوار، والتي لا تكفي حتي لقضاء ليلتين في أي مدينة أوروبية أو عربية، الشيء الذي يدفع بالأشخاص للجوء لسوق السوداء لشراء العملة الصعبة بسعر يفوق قيمتها بالعملة المحلية.

و تصل العملة الصعبة إلي أيدي هؤلاء التجار عن طريق تعاملهم مع المستوردين خاصة أصحاب السلع القادمة من الصين، والذين لا يعلنون عن القيمة الحقيقية للسلع المستوردة مع المصارف تهربا من دفع الضرائب فيلجئون لهذه السوق التي توفر لهم ما يحتاجونه.

وإذا غابت الأرقام الرسمية حول حجم الأموال المتداولة في سوق صرف العملات السوداء ، فإن تقديرات الخبراء تشير إلي حوالي 9 مليارات دولار يتم تداولها في هذه السوق سنويا.

وتشير الأرقام إلي أن ما يتراوح بين 3 و4 مليارات دولار تتداول في الساحة سنويا، أي نحو 50% من حجم سوق صرف العملات الأجنبية الموازية علي مستوي البلاد.

وصرح احد أساتذة الاقتصاد النقدي أن "من مليارين (2) إلي ثلاث(3) مليارات دولار يضخها الجزائريون القاطنون في الخارج سنوياً بالسوق الموازية للعملة بدلاً من إرسالها عبر القنوات البنكية [2]، بسبب الإجراءات المعقدة وارتفاع هامش الربح في السوق الموازية".

وبالرغم من الخطاب الرسمي المندد بالسوق الموازية، إلا أن كثيراً من المتتبعين يرون أن جهات نافذة ومقربة من دائرة اتخاذ القرار في البلاد كرجال أعمال ووزراء وعسكريين سابقين يقفون وراء هذه السوق التي تكبد خزينة الحكومة 12 مليار دولار سنويا.

ويتوغل الاقتصاد الموازي أو غير الرسمي في الجزائر بشكل كبير، ما يؤدي إلي تآكل معدلات النمو وعدم القدرة علي معرفة الحجم الحقيقي للاقتصاد، ويؤدي ذلك إلي احتساب قيم المؤشرات الاقتصادية بمقدار أقل من قيمتها الفعلية، ما يصعب المهمة أمام متخذي القرار.

---

[1]- بن تركي أمينة زعموم صبرين ، الاقتصاد الموازي في الجزائر- أسبابه ونتائجه -، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تيسمسيلت، سبتمبر2019 ص 8

[2]- https: //www.alaraby..co.uk لتاريخ 2022/03/01 الساعة 15: 50

كما يلعب الاقتصاد الموازي دورا سلبيا في ميزانية الدولة التي لا تستفيد منه نتيجة عدم تحصيل الضرائب علي نشاطاته، وبالتالي لا يسهم في إيرادات الدولة، في وقت يتوقع فيه أن يبلغ عجز الموازنة لعام 2021 نحو 22.6 مليار دولار، بسبب زيادة النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات.

وقدر الرئيس الجزائري، في 29 سبتمبر 2021، حجم الاقتصاد الموازي في البلاد (خارج النظام المالي الرسمي) بنحو 10 تريليونات دينار، ما يعادل 75 مليار دولار[1]

وصرح رئيس "الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين"، سامي عقلي، للإذاعة الوطنية، إن قيمة العملة الصعبة المتداولة في السوق السوداء تبلغ 60 مليار دولار[2]، ووصف الأمر بأنه "من الأخطار الكبيرة التي تهدد الاقتصاد الوطني وتعود أسباب اتساع الاقتصاد الموازي في الجزائر إلي مجموعة من العوامل أبرزها العوائق الإدارية وعدم ملائمة المناخ الاستثماري في ظل انتشار الفساد داخل البلاد.

ففي عام 2016، أطلقت الحكومة الجزائرية سندات خزانة لم تتمكن من استقطاب سوي 5 مليارات دولار فقط[3].

كما لم تفلح مساع حكومية لإدراج الصيرفة الإسلامية كوسيلة لاستقطاب الأموال المتداولة في السوق الموازية، وبقي الاعتماد عليها في تمويلات محدودة أغلبها استهلاكي.

واحتلت الجزائر المرتبة الـ 104 في مؤشر الشفافية العالمي لعام 2020، ما يسهم في تدهور الوضع الاقتصادي بسهولة.

كذلك ساهم تهرب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دفع الضرائب في اتساع الاقتصاد الموازي ، وساهم هذا التطور الأخير أيضا في اتساع رقعة الاقتصاد الموازي دون وجود عقبات.

---

(1)- https: //www.elestiklal.net بتاريخ 2022/03/01 الساعة 15: 40

(2)- https: //www.maghrebvoices.com بتاريخ 2022/03/01 الساعة 15: 40

(3)- https ;//www.aa.com.tr بتاريخ 2022/03/01 الساعة 15: 30

و يري احد الخبراء الاقتصاديين الجزائريين، أن التهرب الضريبي هو أحد أهم أسباب اتساع الاقتصاد الموازي خاصة مع عدم وجود رقمنة لسجل الضرائب، وغياب قوانين واضحة للمستثمرين وعدم استقرار الضرائب.

وأشار الخبير أن تلاعب القطاع الخاص وتواطؤ بعض مسؤولي الضرائب يسهم أيضا في ذلك، مشيرا إلي وجود شركات خاصة تتلاعب بدفاتر حساباتها ليتم تصنيفها كأحد الشركات الخاسرة أو محدودة الربح، وبالتالي تدفع ضرائب لا تساوي معدل أرباحها الحقيقي.

وأشار إلي وجود أموال فاسدة أيضا يحصل عليها بعض كبار المسؤولين والوزراء والمديرين العامين كرشاوي بهدف تمرير مشاريع تعمل في الاقتصاد الموازي.

كما ان البنك المركزي "يحتكر سوق العملة ويصرفها بسعر غير حقيقي وهو ما جعل بارونات تنشئ أسواقا موازية، وهؤلاء لا يدفعون الضريبة ولا يخضعون للرقابة ولا يعرفهم أحد، وعليه بات من الضروري وضع حد لهذه المعاملات ولمن يقف وراءها، والحل لن يكون إلا بطريقة قانونية، وهي مكاتب الصرف التي يجب أن تكون مفتوحة للمواطنين والأجانب.

إن استمرار السوق الموازي يعطي مؤشرات مضللة حول الحركية الاقتصادية في البلاد، لأن هناك أموالا خارج رقابة الدولة، كما ان مخاطر السوق الموازية للعملة علي الاقتصاد الجزائري لن تعطيك مؤشرات حقيقية عن حجم التضخم والنمو، كما ستفلت أموال كبيرة من خزينة الدولة بسبب وجودها خارج الرقابة وفي الوقت ذاته ستدخل أموال من هذه السوق للخزينة وهي أموال غير قانونية."

حيث ان "الدولة تقدم دعما للفقراء، وربما من هؤلاء من يتعامل في سوق العملة الصعبة وبالتالي يخرج من دائرة الفقر لكنه لا يصرّح بذلك، وتبقي الدولة تدعمه، فتذهب أموال الدعم بهذه الطريقة لغير مستحقيها."

المطلب الثالث: كراء السجل التجاري

تعتبر ظاهرة كراء السجلات التجارية في المجتمع الجزائري من أخطر الظواهر الاقتصادية والتي أصبحت تسيرها عصابات لغرض كسب أموال طائلة والتهرب من الضريبة للبضاعة المستوردة حيث يتم فيها استغلال ثغرات قانونية لتنفيذ جرمهم، وكذلك يتم استغلال شريحة من المجتمع محتاجة ونظرا لجهل هؤلاء الأشخاص بعواقب وخلفيات منحهم لأسمائهم في السجلات التجارية والأوراق، فقد تعرض العديد من الأشخاص لهذا النصب والاحتيال للاستغلال نظرا للظروف الاجتماعية القاهرة التي يعيشونها من طرف التجار حيث يتم إقناعهم بفتح سجل تجاري باسمه ثم توقع وكالة لدي الموثق لشخص ثالث مجهول لصاحب السجل التجاري مقابل رفع مستواه المادي واقتسام الإرباح بفتح شركة استراد وتصدير دون إدراج إسم الممول الحقيقي في السجل بحكم ان له سجل آخر، ليجد نفسه يتخبط في ديون لدي مصلحة الضرائب تفوق الملايير، حيث صرح احد الضحايا في سن 24 سنة وجد نفسه مدان من طرف مصالح الضرائب ب21 مليار دينار.

وتبقي مافيا السجلات تستغل الثغرات القانونية وتستمر بإستغلال الظروف الإجتماعية لكسب أموال طائلة علي حساب هذه الشريحة البائسة من المجتمع ونفوذ جرمهم دون ردع، فيما يبقي المتضرر يتخبط في المحاكم والديون.

وأصبح الخلل القانوني الملاحظ عند فتح سجل تجاري يستخدم كمنفذ للتهرب من كل القوانين التي تنظم التجارة الخارجية وكوسيلة من وسائل تبييض الأموال في الجزائر، وبما أن المستفيدون من هذه العملية يعرفون جيدا كل القوانين المتعلقة بالاستيراد، وبالنظر لتغييب المعلومات يجري الاتصال بين ثلاث حلقات وهي: بنك الجزائر الخارجي والجمارك والبنك الأجنبي المستقبل للتحويلات المصرفية بالعملة الصعبة، حيث يقدم المستوردون المزورون ملف تجاري صحيح يحوي السجل التجاري المستأجر إلي بنك الجزائر، ومنه تتم عملية التحويل الوهمية تبعا للقيمة المطلوبة من البضائع المستوردة حسب القوانين، وهكذا يتمكن المستوردون المزورون من تحويل الدينار إلي العملة الصعبة دون الوقوع تحت الالتزامات التجارية والقانونية، والملاحظ أن السجل التجاري أصبح يباع ويشتري، وقد تم في افريل 2003 تقديم 350 متهم لوكيل الجمهورية بالعاصمة[1]، بسبب ما ترتب عليهم من تبعات سجلاتهم التجارية التي قاموا بكرائها، وهي تبعات تقدر

[1]-عبيدات سامية، دور خلية معالجة الاستعلام المالي في مكافحة ظاهرة تبييض الاموال، مذكرة لنيل شهادة الماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2020-2021 ص 45.

بالملايير من مصلحة الضرائب، في حين أن أغلبهم لا يملك قوت يومه، وقد استنزفت هذه العملية ملايين الدولارات والضحية بطبيعة الحال هو الاقتصاد الجزائري.

و في هذا الإطار كشف وزير التجارة ال سابق أن الحكومة منعت 55 ألف شركة من نشاطات الاستيراد والتصدير إلي غاية تسوية هذه الشركات لوضعياتها تجاه مصالح المركز الوطني للسجل التجاري[1].

و من أكبر القضايا المالية في الجزائر ، قامت محكمة عبان رمضان بالعاصمة بمحاكمة شبكة متكونة من 254 شخص استنزفت 22 مليار دينار من البنوك[2]، وكان أعضاء الشبكة مختصين في التزوير واختلاس الأموال العمومية وتحويلها الي الخارج واستصدار سجلات تجارية بأسماء الغير واستيراد كميات كبيرة من البضائع الوهمية وكل هذه الأنشطة تعد الاستغلال النموذجي لعملية تبييض الأموال باستخدام السجل التجاري

المطلب الرابع: المضاربة العقارية

يعتبر قطاع العقار وآليات التعامل فيه من أهم المعضلات المطروحة في الجزائر، وقد كشف تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بالسداسي الأول من سنة 2006 أن ثلاثة ألاف(3000)متعامل عقاري ينشطون في السوق الموازية دون أن تتمكن السلطات من ردعهم (مقابل 1000 متعامل عقاري يملكون سجلات تجارية)[1]، وهو ما ساهم في الارتفاع الفاحش لأسعار العقارات والسكنات خاصة في المدن الكبري، بالإضافة إلي عمليات المضاربة والسمسرة، حيث تحول سوق العقارات في الجزائر إلي ميدان خصب لتبييض رؤوس الأموال الناشئة من أعمال مشبوهة، وحسب الناطق باسم الفدرالية الجزائرية للوكالات العقارية فإن " 70 % من تعاملات العقارات تتم في السوق السوداء وبالأموال نقدا أي خارج القنوات القانونية والبنكية" بعيداً عن عيون الدولة لإخفاء الأموال المشبوهة.

---

[1]- بن عيسي بن علية، جهود واليات مكافحة ظاهرة غسيل الاموال في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010 ص 131.

[2]- https;//www.al-mstba.com اطلع بتاريخ 2022/02/16 الساعة 10: 00

وكشفت عدة قضايا، من أبرزها الشركات التي شغلت الرأي العام في الجزائر، شركة "KMNN" المملوكة من طرف "كمال الجزار" محتكر استيراد اللحوم الحمراء في الجزائر والموجود رهن الحبس الاحتياطي عقب اكتشاف 7 قناطير من "الكوكايين"[1] في إحدى الشحنات التي استوردها .

وتحوز الشركة التي تم الحجز عليها من طرف القضاء الجزائري عدة عمارات وفيلات فاخرة في الأحياء الراقية بالجزائر العاصمة وفي محافظة وهران، حيث كانت بمثابة "غسالة" للأموال التي جمعها الجزار بطرق غير شرعية، ما يدل علي اعتماد أصحاب الأموال المشبوهة علي العقارات لتحويل النقود إلي ممتلكات "لا غبار" عليها.

ورغم محاولات الحكومة الجزائرية فرض التعاملات الرسمية للعقارية وعقوبات علي المتعدين علي القانون، إلا أن الواقع يثبت أن السواد الأعظم من الوكالات العقارية ومكاتب "السماسرة" يفضلون التعامل خارج القنوات الرسمية، فصاحب العقار يجد مشتريا مستعدا للدفع مهما كان الثمن وصاحب الوكالة العقارية يزداد هامش ربحه كلما يرتفع ثمن العقار وبالتالي يقعون في شراك الإغراء المقدم من طرف صاحب رأس المال.

وكشف الناطق باسم الفدرالية الجزائرية للوكالات العقارية أن "عملية تبييض الأموال تمر عبر عدة مراحل أولها "التوطين" بهدف اختيار مكان خفي لوضع الأموال المشبوهة، ثم تأتي مرحلة "التمويه" وذلك بمحاولة طمس العلاقة بين الأموال المشبوهة والعقارات المستحوذ عليها، وثالثا تأتي عملية "التقييم" أي أن صاحب المال يقوم بتقييم العقار بطريقة مضخمة وبالتالي يصبح له ممتلكات يستحوذ عليها بشكل رسمي."

ويري الناطق باسم الفدرالية أن "القانون الجزائري فيه عدة ثغرات، أولها عدم وضع سقف للتعاملات التي يجب التصريح بها لدي مصلحة المراقبة المالية التابعة لوزارة المالية، حيث يكتفي القانون المختص الصادر في 5 فبراير 2005 بأنه "في حالة الاشتباه بوجود غموض أو شك لدي صاحب الوكالة العقارية، يمكنه التقدم ب (الشكوي) لدي مصلحة المراقبة المالية"، ويلاحظ أنه في سنة 2017 لا يوجد أي بلاغات من طرف الوكالات العقارية، مقابل قرابة 200 بلاغ من طرف البنوك[2].

---

[1]- سعدون مريم، ظاهرة تبييض الاموال وتأثيرها علي الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2011-2012 ص 132.

[2]- https: //www.alaraby.co.uk/ بتاريخ 2022/04/07 الساعة 10: 00

ولا يكاد يخلو شارع من شوارع العاصمة الجزائرية المشهورة من بنايات أو فيلات فارغة، تجد عليها لافتات كُتب عليها "للإيجار" أو "للبيع"، بعضها وضعت منذ سنتين ولم يتم بيعها أو إيجارها عمدا من طرف مالكيها، لغرض التمويه وإبعاد الأنظار.

إن الطلب علي شراء الفيلات والشقق الفاخرة يرتفع، حيث يطلب أصحاب الأموال شراء عقارات دون التفاوض علي السعر شرط أن تتم العملية عبر ممرين، الأول من خلال الطرق الرسمية أي عن طريق التوجه نحو الموثّق القانوني شرط أن يتفق البائع والمشتري وصاحب الوكالة العقارية علي كتابة العقود بـ 40 % من قيمة العقار الحقيقية وذلك لإبعاد الشبهات وخفض الرسوم الضريبية المفروضة علي بيع العقار والمقدرة بـ 5 % يدفعها البائع، فمثلا تكون قيمة العقار المتفق عليها 150 مليون دينار ويتم التعاقد علي أنه بـ 50 مليون دينار.

أما الطريقة الثانية فتكون "خارج الإطار الرسمي، حيث يتفق الطرفان علي قيمة العقار محل البيع، وبموجب الاتفاق يقوم البائع بنقل الملكية للمشتري كـ "هبة"، وبذلك يكون المشتري قد حول مبالغ كبيرة إلي عقارات."

كما لجأ الكثير من أصحاب الأموال في الجزائر إلي الاستثمار في قطاع العقارات من خلال فتح شركات للترقية العقارية، بعدما تحول هذا النشاط إلي ملاذ للكثير من أصحاب الأموال المشبوهة.

وحسب تصريحات احد الخبراء الاقتصاديين في سوق العقارات ان تبييض الأموال عن طريق شركات الترقية العقارية يعتبر آمنا وسريعا مقارنة بإقامة استثمارات في قطاعات أخري تتطلب مراقبة ويكشف الخبير الجزائري أن أصحاب الأموال المشبوهة باتوا يفتحون شركات مختصة في بناء وبيع العقارات، يكون هدفها الأول شراء عقارات بأسعار معقولة ثم يقومون بتهديمها وإعادة بناء عقارات وعمارات من عدة طوابق وتقيّم تلك العقارات بأضعاف أسعارها لتبييض أكبر قدر ممكن من الأموال.

وحسب تصريحات احد الخبراء في الشؤون العقارية يقول إن تبييض الأموال عن طريق شراء العقارات أدي إلي ارتفاع أسعار العقارات، حيث أصبح أصحاب الفيلات وقطع الأراضي في بعض الأحياء المستهدفة من طرف أصحاب الأموال المشبوهة، يرفعون سعر المتر المربع أحيانا إلي الضعف، خاصة وأن المشتري لا يفاوض علي السعر في أغلب الأوقات.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لواقع ظاهرة تبييض الأموال في الجزائر، تبين لنا أنّ الجزائر أصبحت تعاني كثيرا من الانتشار الكبير للأنشطة غير المشروعة، والتي عرفت انتشارا رهيبا في السنوات الأخيرة، وهي في تزايد مستمر مع اتساع نطاق العمليات الإجرامية الاقتصادية في البلاد.

حيث تعتبر جريمة تبييض الأموال من أخطر الظواهر العصرية التي تمس الاقتصاد الوطني والعالمي وتعمل علي تأخير التنمية الاقتصادية وذلك نظرا للمصادر والأساليب التي يعمد إليها ممارسو هذا النشاط الإجرامي من تجارة المخدرات، تهرب ضريبي، تحويلات مصرفية إلي الخارج اختلاس المال العام تزييف العملات.

الفصل الثالث

تمهيد:

إن جريمة تبييض الأموال، مثلها مثل مختلف الجرائم الاقتصادية الأخرى، تخلف أثارا سلبية وأضرارا اجتماعية واقتصادية خطيرة، تصل إلى حد تدمير الموارد البشرية نفسها، وإضعاف الاقتصاد دون تحقيق الدولة لمسعاها نحو الإنعاش الاقتصادي، خاصة إذا مس الفساد القطاع المصرفي من تحويلات مشبوهة نحو الخارج و اختلاسات، باعتباره الطرف الأساسي في التمويل، هذه الآثار السيئة عرفها الاقتصاد الجزائري عبر مختلف أشكال وصور عمليات تبييض الأموال.

المطلب الأول: انعكاسات تبييض الأموال على ميزان المدفوعات

قد يحدث الاختلال في ميزان المدفوعات لأي دولة في العالم سواء كانت متقدمة أو نامية إذ لم تتبع سياسة نقدية منضبطة تأخذ باعتبار متطلبات التوازن بين التيار السلعي والنقدي، بحيث تفرض في عرض النقد، الأمر الذي يؤدي إلي ارتفاع الأسعار، وبتالي عجز في ميزان المدفوعات، إلا أن إمكانية التصحيح تختلف في درجة سهولتها على نوع الاختلال، هل هو موسمي عارض وبتالي لا يشكل مشكلة حقيقة، أما الاختلال فهو متعلق بخصائص البنيويةِ والذي يعكس اختلالا في الهيكل الإنتاجي وهذا الذي يمثل م عضلةِ حقيقية في الاقتصاد.

وقد تمكنت الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة لدين الخارجي التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية وتحسن مستمر لوضعية ميزان مدفوعات الجزائري منذ سنة 2000، وذلك يعود إلى تحسن في أسعار البترول، مما أدى إلى ارتفاع حصيلة الصادرات البرتولية من 21.06 مليار دولار سنة 2000إلى77.19 مليار دولار سنة 2008[1].

و يترتب على تبييض الأموال عجز ميزان المدفوعات لاسيما الميزان التجاري وميزان المعاملات الرأسمالية والاحتياطي النقدي الأجنبي فضلاً عن زيادة المديونية للدولة بسبب زيادة الطلب على العملة الأجنبية؛ مما يؤدي إلى حدوث أزمة سيولة النقد الأجنبي والذي بدوره يحدث نقص في احتياطيات الدولة من العملة الأجنبية لدى البنك المركزي.

حيث تخسر الجزائر ما يقارب 3 مليار دينار جزائري خلال كل عملية تبييض أموال لنحو 10 الى 15 مليار دينار جزائري [2]، تعوض بها الدولة الأسعار المرتفعة والميزانيات الإضافية الناجمة عن تسديد الأعباء، التي يتسبب فيها مهربو الأموال والمتهربين من الضرائب والتجارة الموازية بنشاطهم في تبييض الأموال حيث تصف مصادر وزارية حجم تبييض الأموال في الجزائر ب"الكارثة الاقتصادية الخطيرة"التي قد تعصف بالناتج المحلي، وكشف وزير المالية السابق، عن محاولات لتبييض 7094 مليار دج (ما يعادل 88.675

---

[1]-العربيس واكر،واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية لراهنة 1990-2013،مذكرة لنيل شهادة الماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الوادي، 2015 ص51.

[2]-سعدون مريم،ظاهرة تبييض الأموال وتأثيرها على الاقتصاد الوطني،مذكرة لنيل شهادةا لماستر اكاديمي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أم البواقي، 2011-2012 ص 75.

مليار دولار) منذ عام 2005 الى 2012، وفي هذا الصدد قدر رئيس خلية تبييض الأموال بوزارة المالية حجم تبييض الأموال في الجزائر بـ 02 % من الناتج الخام الداخلي الذي بلغ سنة 2006، 8841 مليار دج[1]، حيث تلقت خلية الاستعلام المالي أزيد من 6600 إخطار بالشبهة، منها 3889 إخطار صادر عن البنوك الجزائرية العمومية والخاصة التي تنشط في الساحة، مضيفا أن عدد عمليات الإخطار بشبهة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بلغ 770 حالة شبهة بين جانفي وسبتمبر 2012، وقد ترجح كفة المخرجات على المدخلات في ميزان النفقات والمدفوعات السنوية، حيث انهار احتياطي النقد الأجنبي إلى النصف ليصل إلى أدنى مستوى، و الذي قدر ب88609 مليار دولار سنة2018.

ويؤد تنامي هذا النوع من الجرائم إلى زيادة نفقات الأمن والدفاع، فعمليات تحقيق الأمن العام تنقسم إلى عدة مجالات أكثرها أهمية الأمن الاقتصادي والاجتماعي، من حيث سلامة المرافق الاقتصادية ومكافحة التهرب الضريبي و الجمركي وحماية المال العام والمرافق الأخرى، وتشير البيانات إلى أن نفقات الأمن والدفاع تستحوذ على ما نسبته 27,4 % من إجمالي الإنفاق الجاري في الدول العربية لعام 2000.[2]

الفرع الأول: انعكاسات تبييض الأموال على سعر الصرف

تؤثر عمليات تبييض الأموال تأثيرا سلبيا على قيمة العملة الوطنية للدول مصدر الأموال بسبب ارتباطها بتهريب الأموال للخارج والذي يستلزم تحويل هذه الأموال للعملات الأجنبية وهذا يعني زيادة الطلب على هذه العملات الأجنبية وانخفاضه على العملة المحلية وبالتالي انخفاضها وتدهورها ، حيث تكون الفائدة الكبرى من عملية تحويل الأموال لمنفِّذي التبييض، ومهرِّبي تلك الأموال، ويمكن تصنيف ذلك التأثير وفق مايلي:

[1]-محمد شريط،ظاهرة غسل الأموال في نظرا لشريعة الإسلامية والقانون الجزائري،مذكّرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية ،كلية العلوم الاسلامية ،جامعةا لجزائر، 2007-2008 ص 29.

[2]-المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي(06/2019) 01 العدد) 01) المجلد 1 –https: //asjp.cerist.dzبتاريخ 2022/02/27 الساعة 10: 30

أولا: تأثير خروج الأموال المبيضة على سعر الصرف

يترتّب على استبدال العملة الوطنية المستمدة من الأنشطة الإجرامية بأخرى أجنبية في سبيل تبييضها عن طريق تحويلها انخفاض قيمتها؛ نتيجة زيادة المعروض من العملة الوطنية مقابل المطلوب من العملات الأجنبية.

ويمكن القول، إن زيادة عرض العملة المحلية، مع زيادة الطلب على العملة الأجنبية، يؤدّي إلى استنزاف الاحتياطي النقدي للدولة من العملات الأجنبية، ما يؤدّي إلى قيام المسؤولين برفع سعر الفائدة؛ للحفاظ على المدَّخرات المحلية من التحول للعملات الأجنبية الأخرى، ومن المعلوم أن رفع سعر الفائدة يمثِّل أحد أهم العقبات أمام الاستثمار.

يُضاف إلى ذلك ما يسبِّبه السحب المفاجئ للأموال من قبل مبيضوا الأموال على مستوى البنوك الوطنية، تمهيداً لحملها نقداً عبر الحدود، أو إجراء تبييض عيني عليها، أو تحويلها بالوسائل الإلكترونية، من إرباك سوق العملة الوطنية، وبالتالي انخفاض قيمتها.

ثانيا: تأثير دخول الأموال المبيضة على سعر الصرف

يؤدّي دخول الأموال غير المشروعة من النقد الأجنبي إلى الدولة التي يتمّ فيها التبييض إلى زيادة التدفُّقات النقدية الأجنبية، ومن ثم زيادة الطلب على النقد الوطني، وهذا يؤدّي إلى رفع سعر العملة الوطنية بأكثر من قيمتها الحقيقية، ممّا يؤدّي إلى مخاطر كثيرة، أهمُّها:

– تغيُّر قيمة العملة الوطنية بما لا يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي، وأيضاً مجرّد التغيُّر في اتجاه حركة رأس المال، وهذا يضرّ بالاقتصاد الوطني، حيث تقلّ القدرة التنافسية للأسعار في مواجهة السلع الأجنبية.

–إن ارتفاع سعر العملة الوطنية من غير تبريرٍ اقتصادي يشكِّل عائقاً أمام دخول رأس المال الأجنبي، بشكلٍ مباشر أو غير مباشر.

الفرع الثاني: انعكاسات تبييض الأموال على الجهاز المصرفي والمؤسّسات المالية

إن عمليات تبييض الأموال غالباً ما تتمّ داخل البنوك والمؤسسات المالية، وبعد أن يتمّ تبييضها تترك آثاراً سلبية على الجهاز المصرفي والمؤسّسات المالية من جهةٍ، وعلى الاقتصاد الوطني من جهةٍ أخرى والمتمثلة فيمايلي:

1-تنشر أنشطة تبييض الأموال الفساد في أجزاء النظام المالي، ويؤدّي ذلك إلى إضعاف المصارف والمؤسّسات المالية، فإذا ما أصاب الفساد مديري المصارف بسبب المبالغ الضخمة التي يتمّ تبييضها، فإن هذا السلوك سيؤثّر على سمعة المصرف وعلى أدائه في السوق المالي.

2- تعريض المصارف التي تستخدم في عملية التبييض للانهيار بعد اكتشافها، أو الاشتباه فيها، وتهديد سلامة واستقرار النظام المالي والمصرفي.

3- تؤدّي عمليات تبييض الأموال داخل الجهاز المصرفي إلى انعدام ثقة المواطن بالجهاز المصرفي؛ بسبب علمهم أن الجهاز يمكن أن يحتوي على أموال غير مشروعة، ممّا يؤدّي إلى اختلاط أموالهم المشروعة بالأموال غير المشروعة الموجودة في المصارف، فتجدهم يفقدون الثقة بالمصارف، لذا ومن باب الحيطة والحذر، يعزفون عن إيداع أموالهم في المصارف والمؤسّسات المالية.

4- تؤدّي عمليات تبييض الأموال إلى إرباك عمل البورصات والأسواق المالية؛ نتيجة التعامل غير المنطقي أو غير الرشيد في شراء وبيع الأصول المالية، لمجرّد إضفاء المشروعية إلى تلك الأموال.

وعليه فإن الجهاز البنكي ككل يلعب دورا كبيرا في تعبئة الادخار المحلي وبالتالي استثماره في مشاريع التي تؤدي بدورها الى التنمية الاقتصادية ككل كما انهيعد اداة أساسية من خلالها يتمكن ذوي السلطة والقرار السياسي والاقتصادي في تقييم مدى سلامة المؤسسات والسوق النقدية والمديونية العمومية الخاصة والاستثمار بصفة عامة، أما في الجزائر فقد شهدت معظم بنوكها سلسلة من الفضائح بسبب انعدام الرقابة والصرامة في العمليات البنكية نذكر منها قضية الخليفة والتي كلفت الجزائر رسميا خسائر بأزيد من 1.5 مليار دولار.

ان مثل هذه الاختلاسات من شانها ان تؤدي الى إفلاس المرفق العام وإحداث عجز في دفع الأجور مرجعا أسباب هذه العمليات الى ضعف مستويات الرقابة الداخلية على مستوى البنوك الجزائرية وانعدامها في بعض البنوك وكذا استعمال تقنيات بدائية في مجال التحويل بين الحسابات او ضعف التنسيق بين مختلف المصالح بمافيها الجمارك والتقنيات المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية التي يصاحبها تهريب مقنع للأموال من خلال عمليات تجارية وهمية وتزوير وثائق جمروكية.

المطلب الثاني: انعكاسات تبييض الأموال على التضخم

يترتب على تبييض الأموال زيادة السيولة المحلية بصورة لا تتناسب مع الزيادة في إنتاج السلع والخدمات؛ مما يؤدي إلى حدوث تضخم في اقتصاد الدولة بسبب تدهور القوة الشرائية للنقود وبالتالي يحدث تدفق نقدي استهلاكي، مما يساهم في التوسع الحكومي في الإنفاق العام في الدول النامية؛ مما يؤدي إلى عجز الدولة عن دفع النفقات العامة، وهو ما يجدي بالحكومات إلى تعويض العجز بفرض العديد من الضرائب مما يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار وبالتالي التضخم.

كما تساهم عملية تبييض الأموال ارتفاع المستوى العام للأسعار و ذلك من خلال الضغط على المعروض السلعي من خلال القوة الشرائية لفئات المجتمع الجزائري ذات نمط استهلاكي يتصف بعدم الرشد و العشوائية و لا يقيم وزنا للمنفعة الحدية للنقود.

وتؤدي عملية تبييض الأموال حصول أصحابها على دخول كبيرة دون أن يقابلها زيادة في إنتاج السلع والخدمات في المجتمع مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ويكون تأثير عمليات تبييض الأموال بالتسبب في زيادة السيولة المالية بشكل لايتناسب مع الزيادة في إنتاج السلع والخدمات، وإذا أضيف إلى ذلك نقص معدل الادخار ونقص إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم فإن ذلك يساهم في زيادة عجز موازنة الدولة وبالتالي ارتفاع الأسعار ، وعلى المستوى الدولي تساهم عمليات تبييض الأموال على تصدير التضخم من الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية بسبب خروج أموال ضخمة من الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة التي يشعر أصحاب الأموال القذرة أنها أكثر أمان لأموالهم، مع وجود تيار داخل كبير في الدول الصناعية لايصاحبه زيادة في العرض السلعي فإن ذلك قد يؤدي في ظروف معينة إلى حدوث تضخم في

الدول الصناعية، وبما ان الدول النامية تعتمد على الدول الصناعية في حوالي 80 ٪ [1]من حجم تجارتها الخارجية فإن ارتفاع الأسعار في الدول المتقدمة يعني الزيادة في أسعار السلع التي تستوردها الدول النامية وبالتالي ارتفاع الأسعار فيها، حيث تتسبب في التضخم الاقتصادي الذي يقارب 10 بالمائة، وهذا استنادا الى معطيات السوق والتقارير الصادرة سنويا.

كما أن معدل التضخم في أسعار المستهلك العادي بلغ 4.2 % حسب احصائيات صندوق النقد الدولي لسنة 2015 وهو في ارتفاع مستمر بسبب الزيادة في أسعار المواد الأولية للانتاج لصناعي.

المطلب الثالث: انعكاسات عملية تبييض الأموال على الدخل القومي

الدخل القومي يتمثل في مجموع العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج من المواطنين مقابل استخدام هذه العناصر في إنتاج السلع والخدمات سواء داخل الدولة أم خارجها خلال فترة معينة[2].

تعتبر الأموال الهاربة إلى المصارف الأجنبية بالخارج استقطاعات من الدخل القومي للدولة التي تحققت فيها هذه الأموال، ذلك أن خروج هذه الأموال غير المشروعة إلى الخارج التي كونها أصحابها على أرضها يحرم هذه الدولة من العوائد الإيجابية التي كان يمكن الحصول عليها لو تم تشغيل هذه الأموال داخل الدولة، وما يرتبط بذلك من تشغيل العمالة و زيادة المعروض الكمي، كذلك فإن جانبا من عملية تبييض الأموال عادة ما تكون أنشطة هاربة من الضرائب المستحقة عليها و هو ما يعني انخفاض الموارد المتاحة لتمويل البرامج الاقتصادية بالإضافة إلى أن المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل رقم الناتج المحلي، نسبة البطالة ....الخ، لن تكون صحيحة مما يؤدي إلى زيادة صعوبة مهمة السلطات الاقتصادية في اتخاذ السياسات الاقتصادية السليمة، كما أنها لن تستطيع أن تحرك النشاط الاقتصادي بالشكل الذي تريده لأن جزءا كبيرا من هذا النشاط لا تعلم عنه شيئا ولا تستطيع التحكم فيه.

و هكذا تؤدي هذه الأنشطة غير المشروعة إلى مايلي[3]:

---

[1]–مطاي عبد القادر ،الاثار الاقتصادية لظاهرة تبييض الأموال وآليات مكافحتها في الجزائر،مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية،العدد 83،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الشلف،أبريل2019

[2]–https: //www.ammonnews.net/article/417901تاريخ 2022/04/12 ساعة 14: 20

[3]–موسوعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة –https ;//iqtissad.biogspot.comبتاريخ 2022/02/17

1-زيادة الدخول غير المشروعة و من ثم حصول بعض الأفراد على دخول لا يستحقونها في الوقت الذي لا يعمل فيه أصحاب الدخول المشروعة على زيادة مناظرة، و هو ما يؤدي إلى اختلاف توزيع الدخل القومي و ما يتبعه من مشكلات اجتماعية واسعة.

2- سوء توزيع العبء الضريبي و اختلاف توزيع الدخل القومي.

3- الحد من فعالية السياسة الاقتصادية حيث تتسبب الأنشطة غير المشروعة في حصول المسئولين عن السياسة الاقتصادية للدولة على معلومات خاطئة عن معظم التغييرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها .

الفرع الأول: أثر تبييض الأموال على انخفاض الدخل الوطني

تؤدي ظاهرة تبييض الأموال إلى خروج رؤوس الأموال إلى خارج الدولة، ما يؤدي إلى حرمان الاقتصاد الوطني من الاستفادة منها، و نظرا لأن القطاع الاقتصادي غير الرسمي ينمو عادة بمعدل أسرع من نمو الاقتصاد الرسمي، فان تقديرات الناتج الوطني تكون منخفضة كثيرا عن حقيقتها و هذا ما يعني مسؤولية الدخول غير المشروعة و الدخول المرتبطة بتبييض الأموال عن هذا الانخفاض.

كما أن الناتج المحلي الإجمالي في تراجع حيث قدر سنة 2012 بـ 209مليار دولار ليصل إلى حوالي 170.37ملار دولار سنة 2018، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الريعي للجزائر الذ ي يعتمد في الأساس على تصدير البترول والغاز الطبيعي بنسبة 90 المائة من حجم الصادرات.

الفرع الثاني: أثر عملية تبييض الأموال على توزيع الدخل القومي

تؤثر عملية تبييض الأموال تأثيرا سلبيا على توزيع الدخل القومي نظرا لأن مصدر هذه الأموال غير مشروع، و هذا يعني حصول فئة من المجتمع على دخل دون وجه حق و مثل هذا الدخل يتم انتزاعه من الفئات المنتجة في المجتمع، و على هذا يحدث تحويل للدخل من الفئات المنتجة التي تحمل على دخول مشروعه إلى الفئات غير المنتجة التي تعمل على دخول غير مشروعة، و أكثر الأموال التي يتم تبييضها ترتبط بالتهرب من الضرائب و هو ما يعني أن مكتسبي هذه الأموال يظلون بمنأى عن سداد حقوق خزينة الدولة،التي يعتمد عليها في تمويل الخدمات الاجتماعية خاصة للطبقات الفقيرة، أي أن عمليات تبييض الأموال تحد من قدرة الدولة على إعادة توزيع الدخل القومي يشكل أكثر عدلا و ذلك من خلال النظام الضريبي و هكذا يحدث توزيع الموارد الاقتصادية في المجتمع، إذ أنه في ظل المكاسب الإضافية التي يحققها

القائمون بأنشطة الاقتصاد غير شرعي بسبب عدم خضوعهم لأي ضرائب أو رسوم حكومية أو قيود إدارية، فإنه يحدث تحول في تخصيص الموارد الاقتصادية للمجتمع بدلا من أن تتجه للعمل في المجالات التي يحتاجها المجتمع أكثر تتجه إلى المجالات غير المشروعة لأنها أكثر ربحا.

الفرع الثالث: أثر عملية تبييض الأموال على الادخار المحلي

أثبتت عمليات غسيل الأموال وجود علاقة عكسية بينها وبين الادخار المحلي، يعني أنه كلما زادت عمليات تبييض الأموال قل معدل الادخار المحلي، حيث أن تبييض الأموال يؤدي إلى هروب رأس المال إلى الخارج و بالتالي تقل المدخرات التي يمكن أن توجه للاستثمار، أما إذا تم تبييض الأموال عن طريق تصرفات عينية مثل شراء الذهب أو التحف الفنية أو المضاربة في الأراضي فإن هذا يعني اتجاه الأموال إلى استهلاك لا يفيد المجتمع في شيء و في كل الأحوال يفيد القدر الموجه إلى الادخار و تحجز الحكومة عن تمويل برامجها الاستثمارية و يقل التشغيل و ينخفض معدل النمو الاقتصادي.

المطلب الرابع: أثر تبييض الأموال على الاستثمارات الأجنبية

تعتبر الجزائر وجهة صعبة بالنظر إلى إجراءاتها المعقدة والطابع المركزي البيروقراطي للإدارة ، والفساد الذي يتسبب في عرقلة التنمية ويؤثر بشكل مباشر على الاستثمار الأجنبي حيث انه ابقى البنك العالمي على التقييم السلبي لمناخ الاستثمار والأعمال في الجزائر في أخر تقرير له، ويتعلق بالظروف العامة للاستثمار والقيام بالأعمال.

وجاء في تصنيف البنك الدولي للجزائر، في أخر تقرير له حول ممارسة أنشطة الأعمال ومناخ الاستثمار لسنة 2012 في المرتبة 148 عالميا بعد أن احتلت المرتبة 143 في تقرير سابق فاقدة خمس مراتب[1]، واعتبرت هيئة بروتنوودز وفقا للتصنيف انه لم تسجل في الجزائر تغييرات وإصلاحات تحسن مناخ الأعمال والاستثمار عموما.

ووفقا لتقرير البنك الدولي الذي حمل عنوان القيام بالأعمال في عالم أكثر تنافسية فإن المستثمرين في الجزائر لايزالون يواجهون عقبات نتيجة عوامل كثيرة من بينها البيروقراطية والرشوة وثقل الإجراءات والسياسة

[1]-سعدون مريم،ظاهرة تبييض الأموال وتأثيرها على الاقتصاد الوطني،مذكرة لنيل شهادة الماستر اكاديمي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أمالبواقي، 2011-2012 ص 73

الضريبية والجبائية والجمركية وعدم الاستقرار في منظومة القوانين والتشريعات وعلى ضوء ذلك جاءت الجزائر في المرتبة 153 من مجموع 183 دولة في تصنيف الشروع في المشاريع الاستثمارية وصنفت الجزائر في المراتب الأخيرة عربيا، مايعكس التدهور العام لمناخ الأعمال والاستثمار وبقاء الجزائر كوجهة غير مرغوب فيها بصورة كبيرة خاصة مع التغيرات المتكررة في القوانين والتشريعات المسيرة للاستثمار كما يلاحظ أن الجزائر تراجعت في معظم المؤشرات المعتمدة فيما يتعلق بمؤشر حماية المستثمرين ب 5 مراتب من 74 الى 79 من مجموع 183 دولة، لتضل الجزائر من بين الدول الأقل استقطابا للاستثمار بمناخ أعمال معقد وصعب.

فحين تتمكن عصابات تبييض الأموال من التفوق في المنافسة على المؤسسات التي تمارس أعمالا مشروعة متوفرة في أيديها فتخرج حينذاك المؤسسات المشروعة من السوق لإفلاسها بسبب عدم قدرتها على المنافسة حيث كلفت عملية حل وتصفية المؤسسات العمومية الجزائرية الملايير وذلك بسبب عمليات الإفلاس التي شهدتها معظم مؤسسات الدولة وهذا راجع الى عمليات اختلاس الأموال حيث كشف احد الخبراء الاقتصاديين أن الحكومة الجزائرية انفقت نهاية ديسمبر 2011 مايقارب 55 مليار دولار [1]لاقراض مؤسسات عمومية شريكة مع مجموعات اجنبية وتخليصها من الديون وذلك منذ سنوات السبعينات مفصحا أن 70 %من المؤسسات العمومية واجهت مشاكل الإفلاس وطالبت الحكومة بالمساعدة.

وفي خبر آخر نجد ان المسيرون السابقون ل (موبيكو) المؤسسة الوطنية لتحويل الخشب والتاثيث دفعوها نحو الافلاس و تكبدت خسائر ب 100 مليار دينار بعد إبرام صفقات مفلسة مع مؤسسات عمومية .

أما فيما يخص جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فهناك شبه عزوف على الاستثمار في الجزائر بسبب عراقيل الفساد الإداري والمالي وضعف المنظومة المالية والمصرفية والبنية التحتية الهشة، وصعوبة ممارسة أنشطة الأعمال، أما فيما يخص مرتبة الفساد فالجزائر تحتل مرتبة متأخرة وسيئة وليست في صالحها، أما القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية في الأسواق العالمية فهي ضعيفة جدا فقد بلغت الرتبة (92) كما أن إنفاق الحكومةً على المجال العسكري والاستهلاكي في تزايد مستمر عبر السنوات لتغطية احتياجاتها الأمنية المختلفة و الضرورية.

[1]–سعدون مريم،ظاهرة تبييض الأموال وتأثيرها على الاقتصاد الوطني،مذكرة لنيل شهادة الماستر اكاديمي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أم البواقي، 2011-2012 ص 74

خلاصة الفصل الثالث

تعتبر ظاهرة تبييض الأموال من أحدث الظواهر في العالم وأخطرها، ولا شك أن العولمة الاقتصادية بشكل عام والمالية بشكل خاص ومرافقها من تحرير لحركة رؤوس الأموال والسلع، والتطور التكنولوجي لوسائل الإعلام والاتصال ساعد على استفحال هذه الظاهرة التي أضحت خطرا يهدد استقرار الاقتصاد العالمي، والجزائر ليست بمنأى عن هذه الظاهرة، حيث خلفت آثارا سلبية جدا على الاقتصاد الوطني، و ساهمت هذه الآثار في عرقلة التنمية الاقتصادية، وذلك لتوفر كل الأسباب المساعدة على ذلك من تأخر في التشريع المحدد لها والمكافح لأشكال الفساد والتلاعب بالمال العام واستغلال المناصب، فهي تعرف هشاشة في النظم الجبائية والمصرفية والتجارية على حد سواء.

خاتمة
عامة

خاتمة:

تناولت الدراسة ظاهرة تبيض الأموال باعتبارها ظاهرة عالمية منتشرة في جميع دول العالم بدون إستثناء، وهو يعب عن جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الشركات والأفراد دون التصريح بها لدى السلطات الحكومية، وعليه فإن ظاهرة تبيض الأموال لا تخضع للقوانين والقواعد المنظمة عالميا.

مع الا نفتاح الاقتصادي والدعوة إلى تحرير الأسواق المالية الدولية ورفع القيود عن حركة رؤوس الأموال الدولية، أصبحت تثير المؤسسات المالية والنقدية الشك فيخلوها مناسبلزعزعة الأسواق المالية الكبرى وعدم حملها بذور التشويش المالي الذي يهدد استقرار مختلف الأسواق المالية الدولية ، عمليات تبيض الأموال تأتي في مقدمة الجرائم الإقتصادية التي تهدد هذا الإستقرار حيث تتزايد هذه العمليات وتتنوع صورها بدرجة كبيرة داخل الاقتصاديات المختلفة، وفيما بين بعضها البعض مما يؤدي إلى زيادة حجم الأموال التي تعبر حدود الدول من أجل التبيض، وتحدث هذه العمليات آثار سلبية وخطيرة على المجتمعات التي تنتشر فيها ويتعاظم تأثيرها بصفة خاصة على إقتصاديات الدول المتخلفة والنامية، وكذا الجهاز المصرفي ولذلك فإنه ينبغ يتكثيف الجهود من أجل مكافحة هذه العمليات والحد منها لتجنب الآثار السلبية بقدر الإمكان . بعد كل ماأوردناه من خلال دارستنا لظاهرة تبيض الأموال في الجزائر تم التوصل لمجموعة من النتائج كالتالي:.

أولا: نتائج اختيار الفرضيات

- **الفرضية الأولى**: تم إثبات صحة الفرضية الأولى من خلال جمع ودراسة مختلف التعاريف الخاصة بظاهرة تبييض الأموال والتي نصت على أن تبييض الأموال هو عملية مالية معقدة هدفها إضفاء المشروعية على الأموال القذرة المتأتية من مصادر إجرامية وجعلها تبدو كأموال نظيفة محصلة بطرق شرعية.
- **الفرضية الثانية** : تم إثبات خطأ الفرضية الثانية فخطورة تبييض الأموال لا تكمن فقط في تهريب الأموال لان تلك الأموال يمكن أن تعود في شكل نظيف لإعادة تدويرها في السوق ، إنما تكمن خطورة تبييض الأموال في كونها جريمة منظمة تأتي بعد ارتكاب المنظمات للعديد من الجرائم كالمخدرات والاحتيال والإرهاب والاختلاس والفساد وغيرها ثم تأتي عملية التبييض لإعطاء المجرمين وأموالهم صورة مستثمرين نزيهين ورجال أعمال محترمين.
- **الفرضية الثالثة** : تم إثبات صحة الفرضية الثالثة حيث تعتبر المخدرات أهم مصادر الأموال التي يتم تبييضها سنويا وذلك نظرا لكبر حجم تجارة المخدرات في العالم وتورط العديد من الدول والمنظمات في تجارتها.
- **الفرضية الرابعة** : تم إثبات خطأ الفرضية الرابعة فالجزائر دولة من دول العالم انتهجت سياسة الانفتاح الاقتصادي وحرية الاقتصاد وبالتالي فهي معرضة لما يتعرض له الاقتصاد العالمي من مخاطر ومنها عمليات تبييض الأموال، إلا أن الدولة تسعى جاهدة لمكافحة الظاهرة من خلال تشديد الرقابة وإصدار القوانين واللوائح وكذا التعاون مع الدول والمؤسسات الدولية والمالية.

ثانيا: نتائج الدراسة

1 -تعتبر ظاهرة تبيض الأموال ظاهرة عالمية واسعة الانتشار وضخمة العائدات حيث يقدر حجم الأموال التي يتم تبييضها في العالم بين 800 مليار إلى 1.5 تريليون دولار سنويا أي ما يعادل حوالي 5 ٪ من الناتج العالمي.

2 -تهدف عمليات تبييض الأموال إلى إكساب صفة الشرعية والقانونية للأموال الإجرامية من أجل تجنب الملاحقة القانونية لها.

3 -تعتبر عمليات تبييض الأموال عملية لاحقة لأنشطة إجرامية سابقة.

4 -تعاني الجزائر كغيرها من دول العالم من ظاهرة تبييض الأموال وهي معنية بمكافحتها.

5 -قامت الجزائر بالعديد من الإجراءات في سبيل مكافحة ظاهرة تبييض الأموال نذكر منها:

- قبول التنسيق الدولي والمصادقة على الاتفاقيات الدولية في هذا المجال.
- إصدار القوانين والتشريعات المجرمة للظاهرة .
- إنشاء الهيئات واللجان المختصة في مراقبة ومتابعة عمليات تبييض الأموال كخلية الاستعلام المالي CTRF

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ – الكتب

1 - **أروى فايز الفاعوري وإيناس محمد قطيشات**، جريمة غسل الأموال دائر وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن 2002

2 - **جلال وفاء محمدين** ، دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2001.

3 - **خالد سليمان** ، تبييض الأموال جريمة بلا حدود، طرابلس – لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2004.

4 - **عبد السلام عوض الله** ، الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ، 2003.

5 - **سوزي عدلي ناشد** ،غسل الأموال من خلال مبدأ سرية الحسابات المصرفية دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية.

6 - **صفوت عبد السلام عوض الله**، الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال دار النهضة العربية القاهرة 2003.

7 - **عطية فياض**، جريمة غسيل الأموال في الفقه الإسلامي، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، القاهرة 2004.

8 - **ماجد عمار**، السرية المصرفية ومشكلة غسل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة 1995.

9 - **نادر عبد العزيز شافي**، جريمة تبييض الأموال، طرابلس – لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2005.

10 -**نادر موسى** ، تبييض الأموال وغسيلها كبرى الجرائم المعاصرة، عمان – الأردن، دار الإسراء، 2002.

11 - **عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد** ، الاقتصاد الاجتماعي ، مكتبة الجلاء الجديدة ، الطبعة الثانية، مصر، 2003 .

12 - **عبد الفتاح سليمان**، مكافحة غسيل الأموال،دار علاء الدين للطباعة والنشر، دمشق2004.

ب–الرسائل العلمية

1 - **باشا يمينة نعمان مونى**، دور البنوك في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2015.

2 - **بن عيسى بن علية** ، جهود واليات مكافحة ظاهرة غسيل الاموال في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010.

3 - **توهامي محمد رضا** ، دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2018-2019.

4 - **سعدون مريم** ، ظاهرة تبييض الأموال وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2011-2012.

5 - **طير أمينة خابوشابحة** ، اثأر ظاهرة غسيل الأموال على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014-2015.

6 - **عبد الرؤوف مليط** ، سياسة مكافحة تبييض الأموال في الجزائر، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2013/2012.

7 - **عبيدات سامية**، دور خلية معالجة الاستعلام المالي في مكافحة ظاهرة تبييض الاموال، مذكرة لنيل شهادة الماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2020-2021.

8 - **العربي سواكر** ، واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة 1990-2013، مذكرة لنيل شهادة الماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2015.

9 - **قشطولي زاكية سلاماني ثميلة** ، عقبات مكافحة جريمة تبييض الأموال، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2016.

10 - **لبوازدة أحلام حاج مرابط حليمة** ، دور البنوك في مكافحة جريمة غسيل الأموال، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2018- 2019.

11 - **محمد شريط** ، ظاهرة غسيل الأموال في نظر الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري، مذكّرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

12 - **جابر محمد عبد الجواد**، قياس الآثار الاقتصادية الكلية لاقتصاد الحق في مصر، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، بجامعة حلوان، القاهرة 2003 .

ج-الدوريات المجلات

1 -**الأخضر عزي** ، دراسة ظاهرة تبييض الأموال عبر البنوك، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، 26(1) جامعة الجلفة.

2 -**بن تركي أمينة زعموم صبرين** ، الاقتصاد الموازي في الجزائر- أسبابه ونتائجه -، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تيسمسيلت، سبتمبر2019.

3 -**عزوز علي**، نحو مقاربة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية العدد 14، جوان 2015 .

4 -**عطية حليمة محمد لمين علون**، ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر واقع وأفاق، مجلة تنوير العدد الثالث، جامعة بسكرة، سبتمبر 2017

5 -**مطاي عبد القادر** ، الآثار الاقتصادية لظاهرة تبييض الأموال وآليات مكافحتها في الجزائر، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 83، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، أبريل 2019 .

6 -**نوفل سمايلي فضيلة بوطورة**، بنك الجزائر وإرساء قواعد الحوكمة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفتر (2003-2015)، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15 المجلد 02، 2016.

1 -**شعبان فرج**، مقال حول التدابير الوقائية ضد تبييض الأموال في البنوك الجزائرية

1)-تقارير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها (2000-2016)

و-القوانين والمراسيم

1)-قانون رقم 90-10 مؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق ل 14 ابريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض.

2)-أمر رقم 66-178 مؤرخ في 23 صفر عام 1386 الموافق ل 13 يونيو 1966 يتضمن إحداث البنك الوطني الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.

3)-مرسوم رقم (82-206) المؤرخ في 17 جمادي الأولى عام 1402 الموافق ل 13 مارس ستة 1982يتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانونه الأساسي.

هـ - المواقع الكترونية الرسمية

1)-الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها.dz.mjustice.onlcdt.www

2)-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفسادhttp://gopacnetwork.org/ar/programs

3)-الموقع الرسمي للديوان الوطني لإحصائيات.www.ons.dz

4)-الموقع الرسمي لوزارة المالية https ;//www.mf.gov.dz

5)-الموقع الرسمي لمجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا www.menefatf.org

مواقع أخرى

1. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/232/12/5/133578 اطلع بتاريخ 2022/03/12 الساعة 11:00
2. https;//www.al-mstba.com-(4 اطلع بتاريخ 2022/02/16 الساعة 10:00)
3. https;//www.aps.dz/ar/societe/100642-88-2020-(5 اطلع بتاريخ 2022/03/14 الساعة10:20
4. https://www.aa.com.t/ar/1452005-(6 نشر بتاريخ 2019/04/14 اطلع بتاريخ 2022/03/08 الساعة 11:20
5. https://www.echoroukonline.com-(7 نشر بتاريخ 2014/12/17 اطلع بتاريخ 2022/03/08 الساعة 11:00
6. https://www.ennaharonline.com-(8 نشر في 2009/01/13 الساعة 2200اطلعبتاريخ 2022/03/08 الساعة 11:07
7. https://www.alaraby..co.uk-(9 اطلع بتاريخ 2022/03/01 الساعة 15:50)
8. https://www.aljazeera.net-(10 اطلع بتاريخ 2022/03/01 الساعة 15:45)
9. https://www.elestiklal.net-(11 اطلع بتاريخ 2022/03/01 الساعة 15:40)
10. https://www.maghrebvoices.com-(12 اطلع بتاريخ 2022/03/01 الساعة 15:40)
11. https;//www.aa.com.tr-(13 اطلع بتاريخ 2022/03/01 الساعة 15:30)
12. https;//www.djazairess.com-(14 اطلع بتاريخ 2022/03/01 الساعة 10:42)
13. Independentarabia.com/node/132731/?2020-(15 اطلع بتاريخ 2022/03/30 الساعة 10:00
14. https://www.alaraby.co.uk-(16 / اطلع بتاريخ 2022/03/30 الساعة 10:00)
15. https://www.ammonnews.net/article/417901-(17 اطلع بتاريخ 2022/04/12 الساعة 14:20
16. https://www.aps.dz/ar/societe/118275-2021-12-16-15-53-09-(18 اطلع تاريخ 2022/04/11 الساعة 09:00
17. https://www.echoroukonline.com-(19 نشر بتاريخ 2013/12/17 اطلع بتاريخ 2022/03/14 الساعة 10:25
18. http ;//www.elbilad.net-(20 اطلع بتاريخ 2022/02/16 الساعة 10:30)
19. http ;//www.aps.dz-(21 اطلع بتاريخ 2022/02/16 الساعة 11:30)
20. https;//www.echoroukonline.com-(22 اطلع بتاريخ 2022/02/16 الساعة 11:30)
21. https;//www.echoroukonline.com-(23 نشرسنة 2013 اطلع بتاريخ 2022/04/07 الساعة 15:00
22. https://www.alaraby.co.uk/-(24 اطلع بتاريخ 2022/04/07 الساعة 10:00)
23. قناة النهارنشربتاريخ 2022/04/25 الساعة 22:30)-
24. موقع موسوعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة– https ;//iqtissad.biogspot.com اطلع بتاريخ 2022/02/17

25. موقع المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي)العدد(01) المجلد 1 نشر بتاريخ /2019/06
https://asjp.cerist.dz – 01 اطلع بتاريخ 2022/02/27 الساعة 10:30

26. موقع مجلة أفاق علمية المجلد 12 العدد5 السنة 2020

الملخص:

تعد ظاهرة غسل الأموال من أهم الظواهر السلبية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تغيير صفة الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة من خلال العديد من الأنشطة الإجرامية كتجارة المخدرات وأنشطة السوق الموازي و الفساد والتهريب ..وغيرها، لتظهر و كأنها متولدة من مصادر مشروعة وقانونية وتتم هذه العملية عن طريق العديد من الطرق والأساليب المرتكزة أساسا على النظام المصرفي.

و تترتب عن عمليات غسيل الأموال الكثير من الآثار السلبية حيث تمس جميع الميادين و خصوصا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فهي تؤثر على توزيع الدخل القومي وعلى معدلات التضخم والبطالة بالإضافة إلى زعزعتها للاستقرار السياسي والاجتماعي .

تولي الجزائر التي انتشرت فيها عمليات غسيل الأموال في الآونة الأخيرة اهتماما واضحا لوضع حد لهذه الظاهرة من خلال تكثيف الجهود وإنشاء الآليات وإصدار القوانين الردعية وابتكار الطرق الحديثة.

الكلمات المفتاحية: غسل الأموال، الجرائم الاقتصادية، الفساد، العوائد الإجرامية.

Résumé:

Le phénomène du blanchiment de l'argent est un phénomène négatif, il a pour premier objectif, la transformation de la nature de l'argent gagné d'une manière illégitime en exercent différentes activités de criminalité telles que le commerce de drogue, le marché noir ainsi que le trafique, de reste qu'il apparaisse parvenir d'une source légitime, cette transformation se fait de différentes manière basées sur le système bancaire.

Plusieurs inconvénients sont engendrés par le phénomène du blanchiment de l'argent, parce qu'il touche tous les domaines, notamment économique, sociale et politique, il régresse le revenu de peuple et cause le chômage comme, il tremble la stabilité politique et sociale.

L'Algérie, que a vu la multiplication des cas des blanchiments de l'argent dernièrement, a accordé un grand intérêt pour mettre fin à ce phénomène et cela en déployons les efforts, construire des matériaux et proclames des lois égides ainsi que d'inventer de nouvelles techniques pour cela.

Mots-clés: Blanchiment de L'argent, Crimes Economiques, Corruption, Revenus du crime.